

مَصْرَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِي

CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير

أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف

النصف الأول 2025



إدارة البحوث والإحصاء



الصفحة	المحتويات
3	ملخص أداء المصارف خلال النصف الأول 2025
8	تفرع المصارف
8	الكثافة المصرفية
9	التركز المصرفي
11	المركز المالي المُجمّع للمصارف
13	هيكل البنود المكونة للأصول
14	هيكل البنود المكونة للخصوم
17	تحليل البنود المكونة للمركز المالي المُجمّع للمصارف
17	- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة
18	- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
19	- وضع السيولة والإحتياطيات الإلزامية
22	- الإستثمارات
22	- القروض والتسهيلات الائتمانية
25	- ودائع العملاء لدى المصارف
28	- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج
29	- حقوق الملكية
31	- المخصصات
32	تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف - النصف الأول من عامي (2024 – 2025)
37	مؤشرات السلامة المالية للمصارف
37	- مؤشرات كفاية رأس المال
40	- مؤشرات جودة الأصول
41	- مؤشرات الربحية
44	- مؤشرات السيولة

تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف – النصف الأول 2025

ملخص أداء المصارف خلال النصف الأول 2025 :

شهدت البيانات المالية المجمّعة للمصارف في نهاية النصف الأول 2025 بعض التغيرات مقارنة عما كانت عليه في نهاية نفس الفترة من عام 2024 وذلك على النحو التالي :

■ ارتفع إجمالي أصول المصارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 180.3 مليار دينار في نهاية النصف الأول من عام 2024 إلى نحو 206.8 مليار دينار في نهاية النصف الأول من عام 2025، مسجلاً زيادة كبيرة قدرها 26.5 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 14.7%. وقد شكّلت الأصول السائلة، والبالغة 146.7 مليار دينار، ما نسبته 70.9% من إجمالي الأصول.

■ إرتفعت أرصدة وودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الإحتياطي الإلزامي من نحو 105.5 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 إلى نحو 126.3 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2025، بمقدار 20.9 مليار دينار أي بمعدل بلغ 19.8%، وتجدر الإشارة إلى أن الإحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف الإحتفاظ به لدى المصرف المركزي نحو 47.1 مليار دينار.

■ بلغ رصيد فائض السيولة الفعلي لدى المصارف في نهاية النصف الأول 2025 نحو 47.7 مليار دينار، مقابل 50.2 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 أي بإنخفاض قدره نحو 2.6 مليار دينار ومانسبته 5%، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى زيادة نسبة "السيولة المطلوب الإحتفاظ بها" مقابل الخصوم الإيداعية لتكون (35%)، بدلاً من النسبة السابقة (25%) وفق المنشور رقم (13) لسنة 2025 الصادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد .

هذه الفوائض التي تحتفظ بها المصارف تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها وكذلك تعكس محدودية مجالات التوظيف في غياب البيئة الإستثمارية المناسبة وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف لإستثمار فوائضها من السيولة.

■ بلغ رصيد الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب من المصارف الإحتفاظ به لدى المصرف المركزي في نهاية النصف الأول 2025 نحو 39.7 مليار دينار، مقابل 56.7 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 أي بإنخفاض قدره نحو 17 مليار دينار ومانسبته 30%. ويعود هذا الانخفاض أيضاً إلى زيادة نسبة "الإحتياطي النقدي الإلزامي" الذي يتعين على المصارف التجارية الإحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل

خصومها الإيداعية لتكون (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%) وفق المنشور رقم (11) لسنة 2025 الصادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد

■ إنخفض رصيد بند حسابات المقاصة (بين المصارف وبين الفروع) بشكل ملحوظ من نحو 4.3 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 إلى نحو 3.1 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2025، بمقدار 1.2 مليار دينار وبمعدل إنخفاض قدره 27.5%.

■ إرتفع اجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف من نحو 30.6 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 إلى نحو 34.9 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2025، بمقدار 4.3 مليار دينار أي بمعدل نمو 13.9%، هذا الإرتفاع جاء نتيجة توسع المصارف الكبرى في منح التمويلات بصيغ المربحة المختلفة.

■ شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الأصول ما نسبته 16.9%، فيما شكلت من اجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.2%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية النصف الأول 2025 ما قيمته 27.6 مليار دينار، وما نسبته 79.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 20.8% والتي بلغت قيمتها نحو 7.3 مليار دينار.

■ أظهرت البيانات أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بلغت نحو 20.4% في نهاية النصف الأول من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً مقارنة بنسبة 19.2% في نهاية عام 2024.

■ بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض المتعثرة 61.6% في النصف الأول 2025، مقابل نسبة 62.4% في نهاية عام 2024.

■ إرتفعت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف من 138.7 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024، إلى نحو 156.9 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2025، بمقدار 18.2 مليار دينار أي بمعدل زيادة قدره 13.1%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 79.8% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل نسبة 20% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الإدخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع حسب القطاعات الخاص والعام والحكومي، فقد بلغت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف في نهاية النصف الأول 2025 ما قيمته 92.3 مليار دينار، وما نسبته 58.8% من إجمالي الودائع، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والحكومي النسبة الباقية وقدرها 41.2% أي ما

قيمته 64.6 مليار دينار، منها 43.7 مليار دينار ودائع لشركات ومؤسسات القطاع العام ونحو 20.9 مليار دينار ودائع حكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 60.5% من الخصوم الإيداعية لدى المصارف متركزة في المصارف الأربعة الكبرى: الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة والصحاري.

■ إرتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف من نحو 12.7 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2024 إلى 17.8 مليار دينار في نهاية النصف الأول 2025، وبمعدل 40.8%. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة رأس المال المدفوع لعدة مصارف، تماشياً مع المتطلبات التي وضعها المصرف المركزي لتعزيز سلامة ومتانة القطاع المصرفي. وقد استكملت كل من مصارف: الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا، الأمان، الخليج الأول، الواحة والمتوسط متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.

■ إنخفضت أرباح المصارف خلال النصف الأول 2025 وبمعدل بلغ 28.7% لتصل إلى نحو 1,046.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال النصف الأول 2024 والتي سجلت نحو 1,468.8 مليون دينار.

■ سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل خلال النصف الأول 2025 نحو 14%، حيث سجلت هذه النسبة شبه استقرار خلال الأعوام الأخيرة في حدود 16.5%، وهي تعكس حجم الأرباح المتأتية من النشاط الرئيسي للمصارف، وقد حققت المصارف مجتمعة إيرادات من العُمولات المتأتية من خدمات المربحة والتي بلغت نحو 294.4 مليون دينار، بالإضافة إلى الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج والتي حققت إيرادات بنحو 124.9 مليون دينار.

■ بلغت نسبة المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 65.6% خلال النصف الأول 2025، مرتفعة عما كانت عليه خلال النصف الأول 2024 والبالغة 42.4%.

■ بلغ عدد المصارف والمشتمة بياناتها في هذا التقرير 21 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) في نهاية النصف الأول 2025.

وفيما يلي تفصيل للتقرير والذي يحتوي على بيانات عن الفروع والكثافة والتركز المصرفي بالإضافة إلى تحليل كامل ومفصّل لأهم البنود المكونة للمركز المالي المُجمّع للمصارف على جانبي الأصول والخصوم وتحليل لقائمة الدخل المُجمّعة للمصارف، وكما يحتوي التقرير على فصل خاص بمؤشرات السلامة المالية للمصارف (2021 – النصف الأول 2025).

إدارة البحوث والإحصاء



البيانات المالية الأساسية للمصارف

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	معدل التغير %
إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)	232,050.5	266,043.0	14.6
إجمالي الأصول	180,261.2	206,804.0	14.7
إجمالي النقدية بخزائن المصارف	2,663.1	2,284.6	-14.2
إجمالي الودائع لدى المصرف المركزي	105,465.3	126,316.3	19.8
إجمالي الودائع لدى المصارف فيما بينها	633.4	2,628.0	314.9
إجمالي الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	808.7	685.9	-15.2
إجمالي الودائع لدى المراسلين بالخارج	13,817.8	14,758.6	6.8
إجمالي حسابات المقاصة	4,272.5	3,097.9	-27.5
إجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات	30,627.7	34,873.5	13.9
إجمالي الاستثمارات	2,719.2	3,154.3	16.0
إجمالي ودائع العملاء	138,706.4	156,861.5	13.1
إجمالي الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	649.1	434.6	-33.0
إجمالي حقوق الملكية	9,596.0	16,787.6	72.0
إجمالي المخصصات	9,149.9	10,210.4	13.9
أرباح الفترة	1,468.8	1,046.7	-28.7
عدد الفروع والوكالات	655	680	8.6
عدد العاملين	19,815	20,529	2.1
المؤشرات المالية :			
الأصول السائلة / إجمالي الأصول %	68.4	70.9	-
إجمالي القروض / إجمالي الأصول %	17.0	16.9	-
حقوق الملكية / إجمالي الخصوم %	5.3	8.1	-
إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)	275.2	306.4	-
إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	9.1	10.1	-
إجمالي القروض / إجمالي الودائع %	22.1	22.2	-
إجمالي الربح / الأصول %	1.6	0.5	-
إجمالي الربح / حقوق الملكية %	30.6	6.2	-



مؤشرات الودائع لدى المصارف

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	معدل التغير %
1- ودائع الحكومة والقطاع العام	54,520.8	64,603.4	18.5
ودائع الحكومة (الوزارات والهيئات الممولة من الميزانية العامة)	13,901.1	20,937.4	50.6
ودائع القطاع العام	40,619.6	43,666.0	7.5
2- ودائع القطاع الخاص	84,185.7	92,258.1	9.6
ودائع الأفراد	44,703.2	42,618.2	-4.7
ودائع الشركات والجهات الأخرى	39,482.5	49,640.0	25.7
إجمالي الودائع	138,706.4	156,861.5	13.1
الودائع تحت الطلب	110,117.6	125,164.6	13.7
الودائع لأجل	28,301.8	31,424.8	11.0
ودائع الادخار	287.0	272.1	-5.2
الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %	79.4	79.8	-
الودائع لأجل / إجمالي الودائع %	20.4	20.0	-
ودائع الادخار / إجمالي الودائع %	0.2	0.2	-
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %	76.9	75.9	-

مؤشرات الائتمان الممنوح من المصارف

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	معدل التغير %
1- الائتمان الممنوح للقطاع العام	7,748.7	7,262.1	-6.3
2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	22,878.9	27,611.4	20.7
إجمالي الائتمان	30,627.7	34,873.5	13.9
السلفيات والسحب على المكشوف	3,973.1	3,965.7	-0.2
قروض المراجعة (تشمل رصيد السلف الاجتماعية)	14,757.2	18,375.3	24.5
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى	11,897.3	12,532.4	5.3
قروض المراجعة / إجمالي الائتمان %	48.2	50.3	-
السلفيات والسحب على المكشوف / إجمالي الائتمان %	13.0	13.8	-
القروض الممنوحة للأنشطة الأخرى / إجمالي الائتمان %	38.8	35.9	-
إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %	17.0	16.9	-
إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %	22.1	22.2	-



تفرع المصارف:-

بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا والمشملة بياناتها في هذا التقرير 21 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) حتى نهاية النصف الأول 2025، وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 672 فرعاً ووكالة مصرفية .

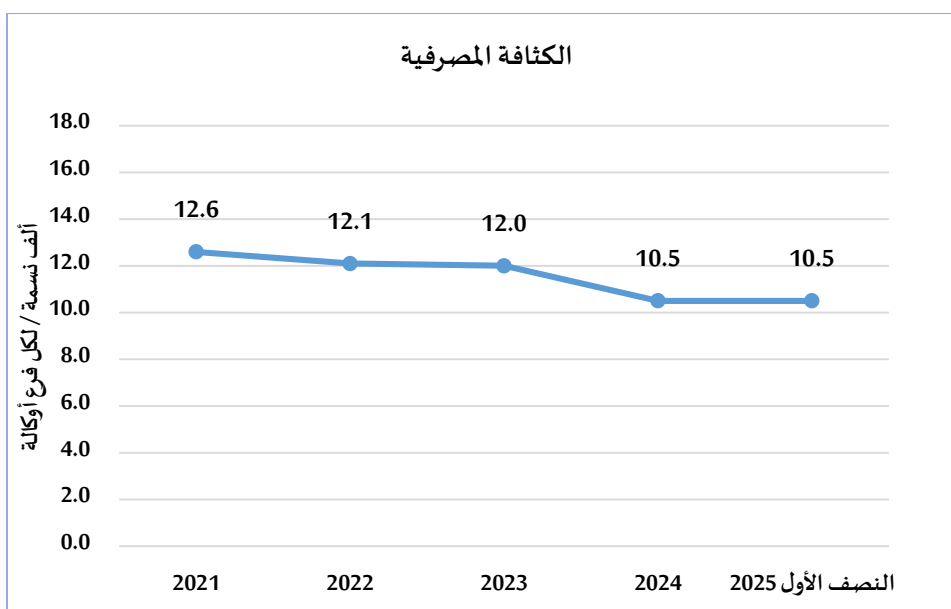
الكثافة المصرفية :

بلغت الكثافة المصرفية في نهاية النصف الأول 2025 نحو 10.5 ألف نسمة لكل فرع أو وكالة .

الكثافة المصرفية

"بالألف نسمة"

نهاية	لكل مصرف	لكل فرع ووكالة
2021	388.9	12.6
2022	350.0	12.1
2023	350.0	12.0
2024	333.0	10.5
النصف الأول 2025	333.0	10.5



التركز المصرفي:

درجة التركيز المصرفي تعني أن عدداً قليلاً من المصارف يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي سواءً من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو من حيث حجم حقوق الملكية، وفيما يخص الحصة السوقية للمصارف في ليبيا، فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة والصحاري) من أصل 21 مصرفاً ما نسبته 59.7% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية النصف الأول 2025، وشكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 23.2% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

وشكلت الخصوم الإيداعية للمصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 60.5% من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي وفيما شكلت القروض الممنوحة منهم نحو 84.7% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي في نهاية النصف الأول 2025.

ومن خلال بيانات التركيز الموضحة في الجداول والرسومات البيانية أدناه، يُلاحظ وجود تحسن ملحوظ في نسب تركيز الأصول والخصوم الإيداعية، وزيادة في تركيز الائتمان كما هو موضح.

تركز الأصول

"نسب مئوية"

نهاية	2021	2022	2023	2024	النصف الأول 2025
أكبر مصرف	28.0	27.5	26.7	23.7	23.2
أكبر ثلاثة مصارف	62.0	61.7	59.4	57.0	51.4
أكبر خمسة مصارف	79.7	78.6	76.5	73.8	69.4

تركز الإئتمان

"نسب مئوية"

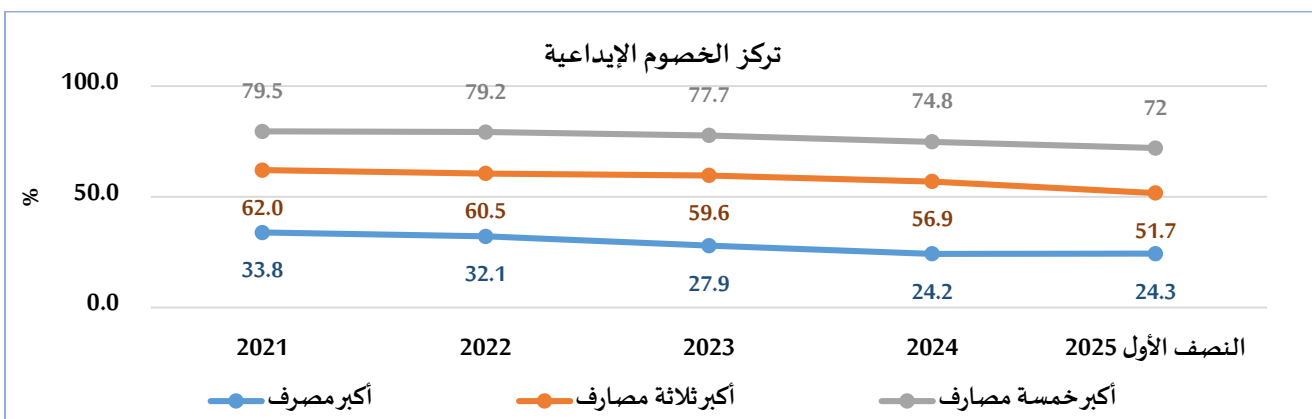
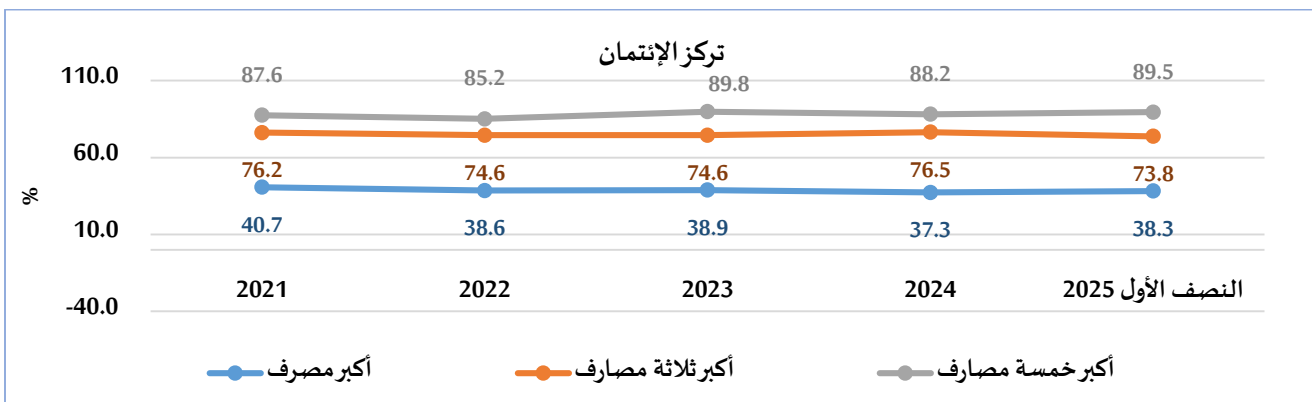
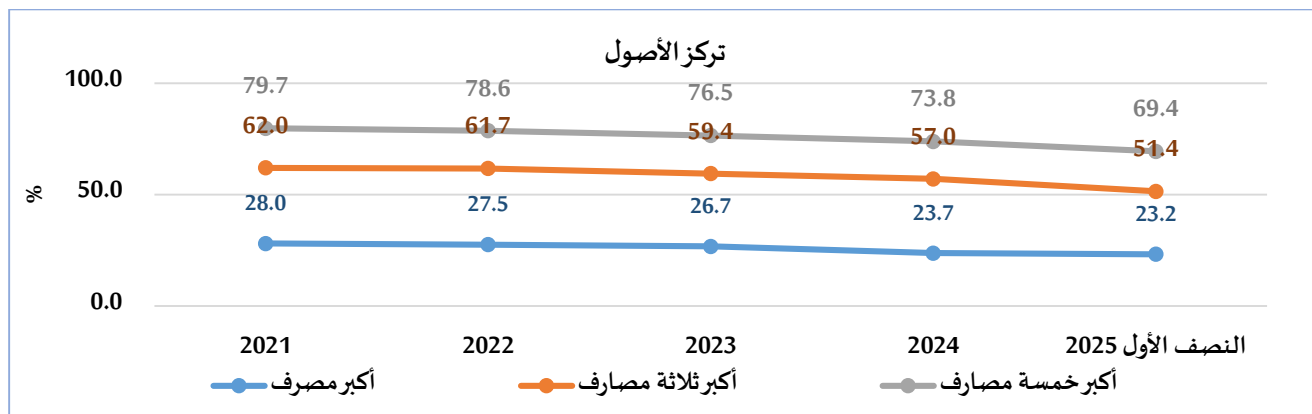
نهاية	2021	2022	2023	2024	النصف الأول 2025
أكبر مصرف	40.7	38.6	38.9	37.3	38.3
أكبر ثلاثة مصارف	76.2	74.6	76.9	76.5	73.8
أكبر خمسة مصارف	87.6	85.2	89.8	88.2	89.5



تركز الخصوم الإيداعية

"نسب مئوية"

النهاية	2021	2022	2023	2024	النصف الأول 2025
أكبر مصرف	33.8	32.1	27.9	24.2	24.3
أكبر ثلاثة مصارف	62.0	60.5	59.6	56.9	51.7
أكبر خمسة مصارف	79.5	79.2	77.7	74.8	72.0





المركز المالي المُجمّع للمصارف

شَهِدَ المركز المالي المُجمّع للمصارف نهاية النصف الأول 2025، تطورات في مُجمل بنوده على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي أصول المصارف مُجمّعة (بإستثناء الحسابات النظامية) نحو 206,804.0 مليون دينار، مقابل 180,261.2 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من عام 2024، بإرتفاع قدره 26,542.8 مليون دينار، أي بمعدل 14.7%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للمركز المالي المُجمّع للمصارف:

مُلخص المركز المالي المُجمّع للمصارف

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	2,663.1	2,284.6	-378.5	-14.2
- عملة محلية	2,346.7	1,459.4	-887.3	-37.8
- عملة أجنبية	316.4	825.2	508.8	160.8
2- حسابات المقاصة	4,272.5	3,097.9	-1,174.6	-27.5
- المقاصة بين المصارف	2,346.3	1,713.8	-632.5	-27.0
- المقاصة بين الفروع	1,926.3	1,384.1	-542.2	-28.1
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	120,725.2	144,388.7	23,663.5	19.6
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	105,465.3	126,316.3	20,851.0	19.8
- ودائع تحت الطلب	105,465.3	124,316.3	18,851.0	17.9
- شهادات الإيداع	0.0	2,000.0	2,000.0	-
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	633.4	2,628.0	1,994.6	314.9
- ودائع تحت الطلب	633.4	2,628.0	1,994.6	314.9
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	808.7	685.9	-122.8	-15.2
- ودائع تحت الطلب	791.7	685.9	-105.8	-13.4
- ودائع زمنية	17.1	0.0	-17.1	-100.0
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	13,817.8	14,758.6	940.8	6.8
- ودائع تحت الطلب	9,387.1	10,664.9	1,277.8	13.6
- ودائع زمنية	4,430.7	4,093.7	-337.0	-7.6
4- الإستثمارات	2,719.2	3,154.3	435.1	16.0
5- القروض والتسهيلات	30,627.7	34,873.5	4,245.8	13.9
- السلفيات والسحب على المكشوف	3,973.1	3,965.7	-7.4	-0.2
- قروض المراجعة للأفراد (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)	14,757.2	18,375.3	3,618.1	24.5
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	11,897.3	12,532.4	635.1	5.3
6- الأصول الثابتة	3,453.9	4,097.2	643.3	18.6
7- الأصول الأخرى	15,799.6	14,907.9	-891.7	-5.6
إجمالي الأصول	180,261.2	206,804.0	26,542.8	14.7
الحسابات المقابلة	51,789.3	59,239.0	7,449.7	14.4
الإجمالي الكلي للأصول	232,050.5	266,043.0	33,992.5	14.6



البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	138,706.4	156,861.5	18,155.1	13.1
- الودائع تحت الطلب	106,931.7	122,026.9	15,095.2	14.1
- الودائع الزمنية	1,609.0	1,230.7	-378.3	-23.5
- الودائع الإدخارية	287.0	272.1	-14.9	-5.2
- أوامر الدفع	3,185.9	3,137.6	-48.3	-1.5
- التأمينات النقدية	26,692.8	30,194.1	3,501.3	13.1
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	30.7	30.0	-0.7	-2.3
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	649.1	434.6	-214.5	-33.0
4- حقوق الملكية	12,670.9	17,834.6	5,163.7	40.8
- رأس المال المدفوع	9,095.1	14,237.1	5,142.0	56.5
- الإحتياطي القانوني	1,244.4	1,410.1	165.7	13.3
- إحتياطيات غير مخصصة	107.6	349.0	241.4	224.4
- أرباح الفترة	1,468.8	1,046.7	-422.1	-28.7
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	755.0	791.2	36.2	4.8
5- المخصصات	9,149.9	10,210.4	1,060.5	11.6
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	19,054.2	21,432.9	2,378.7	12.5
إجمالي الخصوم	180,261.2	206,804.0	26,542.8	14.7
الحسابات المقابلة	51,789.3	59,239.0	7,449.7	14.4
الإجمالي الكلي للخصوم	232,050.5	266,043.0	33,992.5	14.6

- هيكل البنود المكونة للأصول في المركز المالي المُجمّع للمصارف:

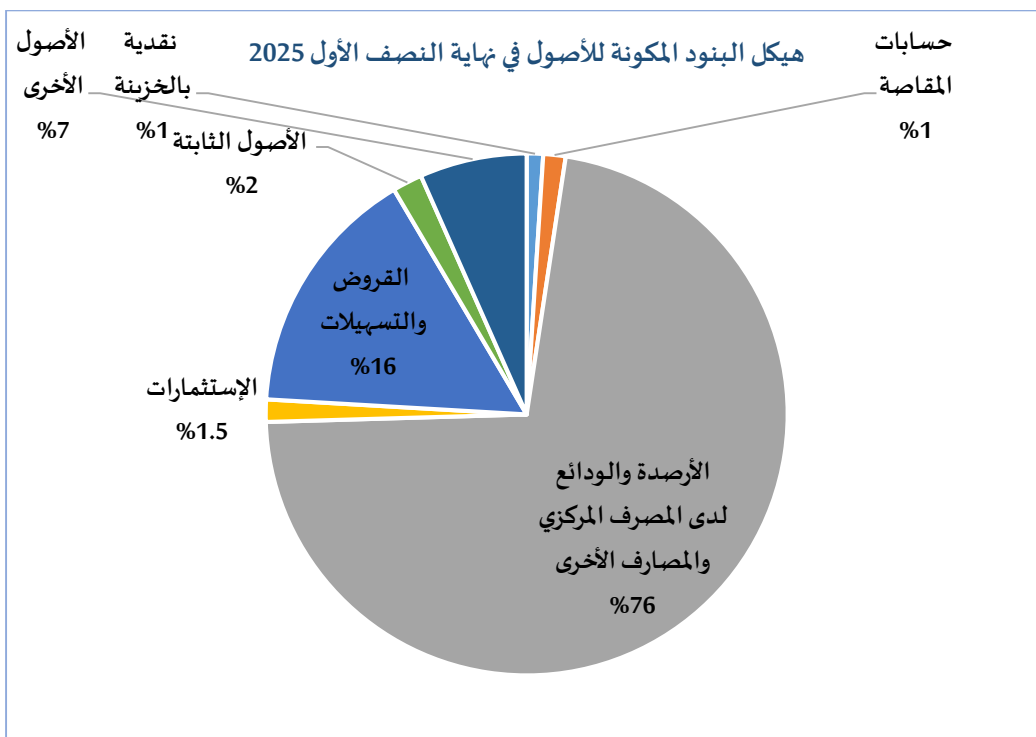
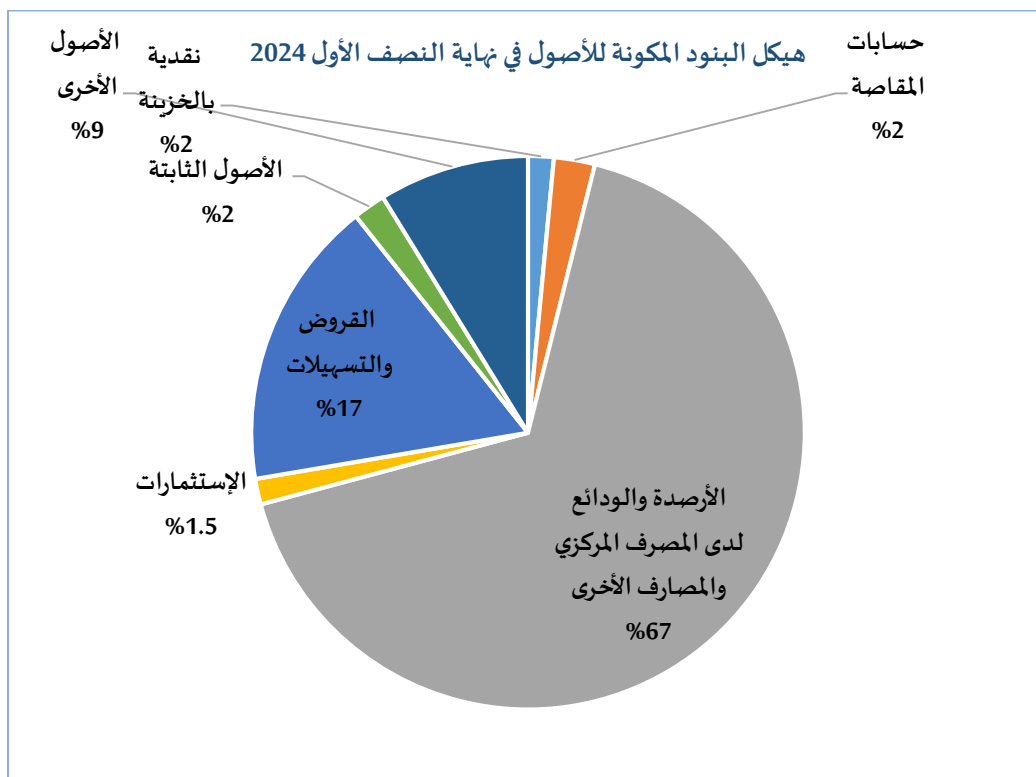
استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي، في تشكيل المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث غطت نحو 69.5% من إجمالي الأصول في نهاية النصف الأول من عام 2025.

في المقابل، سجلت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات نسبة 16.9% من الإجمالي، مقارنة بـ 17.0% في نهاية النصف الأول من عام 2024. بينما بلغت نسبة الاستثمارات 1.5% فقط.

يشير هذا التوزيع إلى أن الأصول المولدة للدخل لا تزال متدنية جداً، حيث لم تصل إلى 20.0% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول هيكل البنود المكونة للأصول

البنود	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025
الأصول:		
1- نقدية بالخرائن	1.5%	1.1%
2- حسابات المقاصة	2.4%	1.5%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	58.5%	69.5%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.4%	1.3%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.4%	0.3%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	7.7%	7.1%
7- الإستثمارات	1.5%	1.5%
8- القروض والتسهيلات	17.0%	16.9%
9- الأصول الثابتة	1.9%	2.0%
10- الأصول الأخرى	8.8%	7.2%





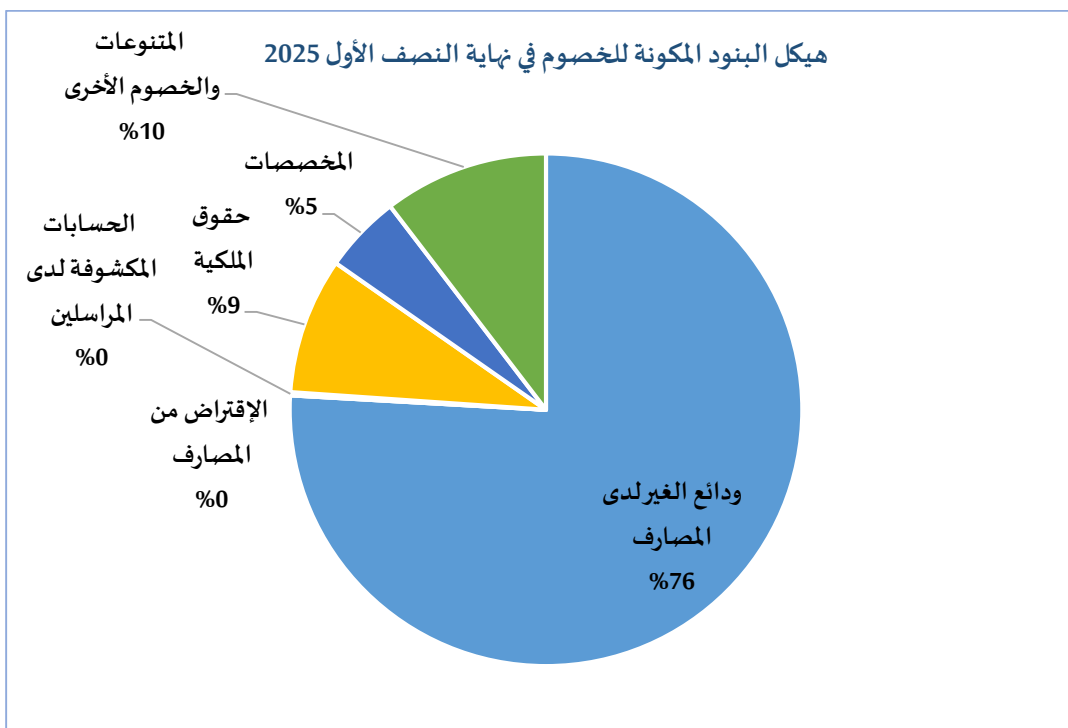
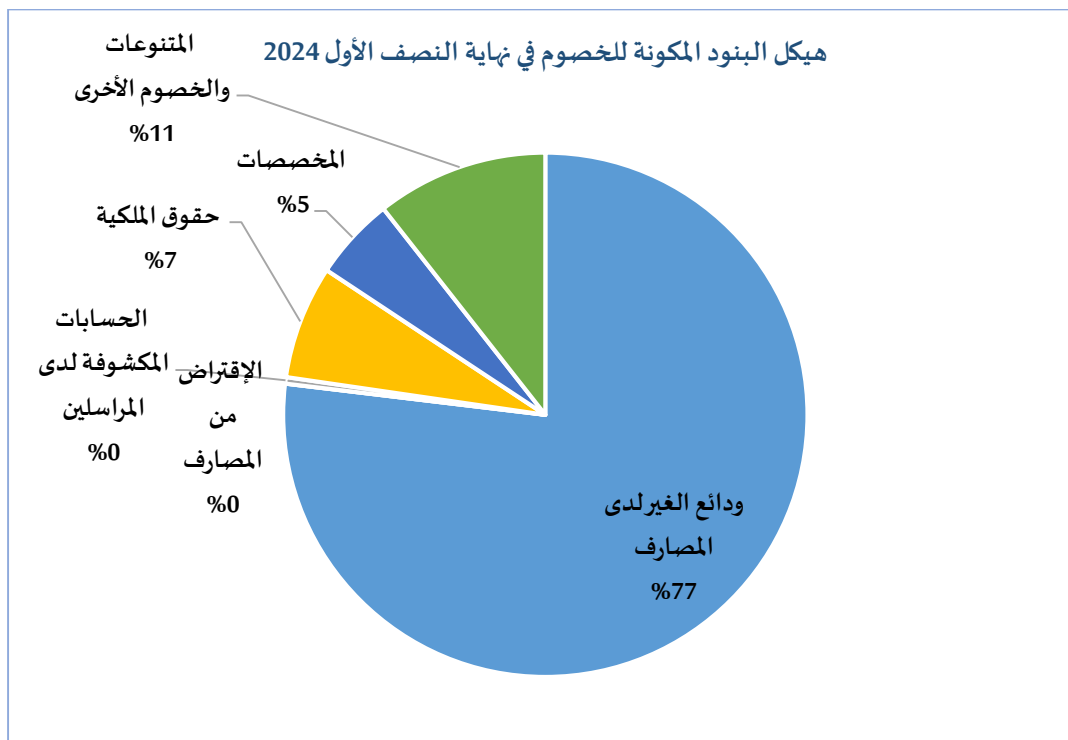
- هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المُجمّع للمصارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمّع للمصارف في نهاية النصف الأول من عام 2025، يتضح أن الخصوم الإيداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مشكّلةً ما نسبته 75.9% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنةً بنحو 76.9% في نهاية النصف الأول من عام 2024.

في المقابل، ارتفعت حصة حقوق الملكية إلى نحو 8.6% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بـ 7.0% في نهاية نفس الفترة من عام 2024. ويوضح الجدول والرسومات البيانية التالية ذلك.

جدول هيكل البنود المكونة للخصوم

النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	البند
		الخصوم
75.9%	76.9%	1- ودائع الغير لدى المصارف
0.0%	0.0%	2- الإقتراض من المصارف
0.2%	0.4%	3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين
8.6%	7.0%	4- حقوق الملكية
4.9%	5.1%	5- المخصصات
10.4%	10.6%	6- المتنوعات والخصوم الأخرى



تحليل لأهم البنود المكوّنة للمركز المالي المُجمّع للمصارف للنصف الأول من عامي 2024 ، 2025أولاً: جانب الأصول

1- النقدية :

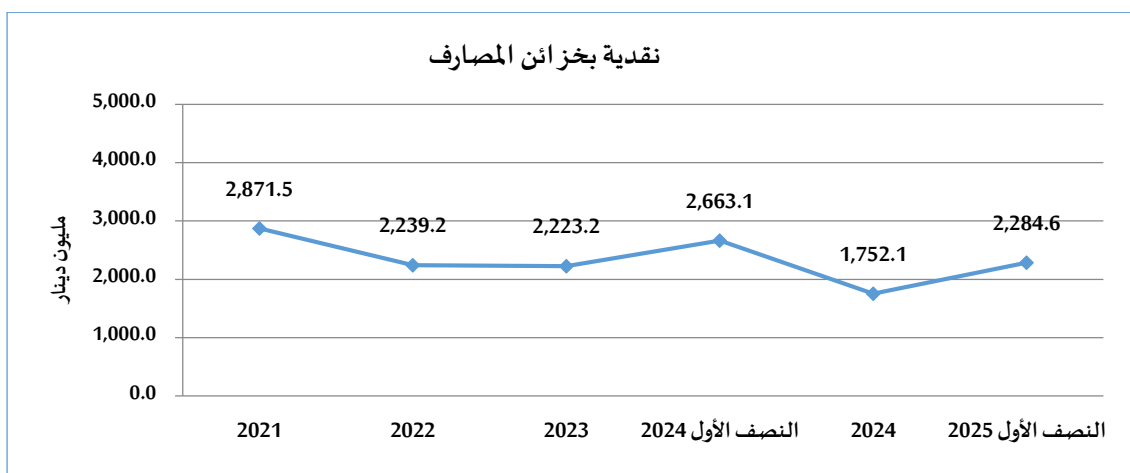
أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة :

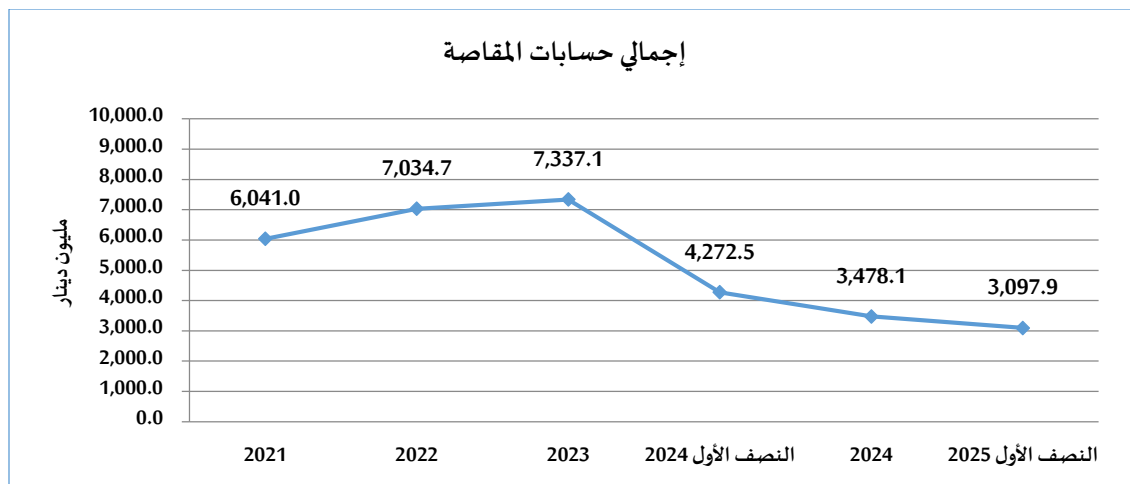
إنخفض رصيد النقدية وحسابات المقاصة بمقدار 1,553.1 مليون دينار أي بمعدل 22.4%، ليصل إلى 5,382.5 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، مقابل 6,935.6 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، بسبب الإنخفاض في رصيد حسابات المقاصة بمقدار 1,174.6 مليون دينار مقارنة بنهاية النصف الأول 2024. وكذلك الإنخفاض في رصيد النقدية بالخزائن بمقدار 378.5 مليون دينار، والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة :

بند النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

" مليون دينار "

البيان	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
النقدية بالخزائن :	2,663.1	2,284.6	-378.5	-14.2
عملة محلية	2,346.7	1,459.4	-887.3	-37.8
عملة أجنبية	316.4	825.2	508.8	160.8
إجمالي حسابات المقاصة	4,272.5	3,097.9	-1,174.6	-27.5
المقاصة بين المصارف	2,346.3	1,713.8	-632.5	-27.0
المقاصة بين الفروع	1,926.3	1,384.1	-542.2	-28.1
الإجمالي	6,935.6	5,382.5	-1,553.1	-22.4





ب-الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 144,388.7 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، مقابل 120,725.2 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، بزيادة كبيرة قدرها 23,663.5 مليون دينار، أي بمعدل 19.6%.

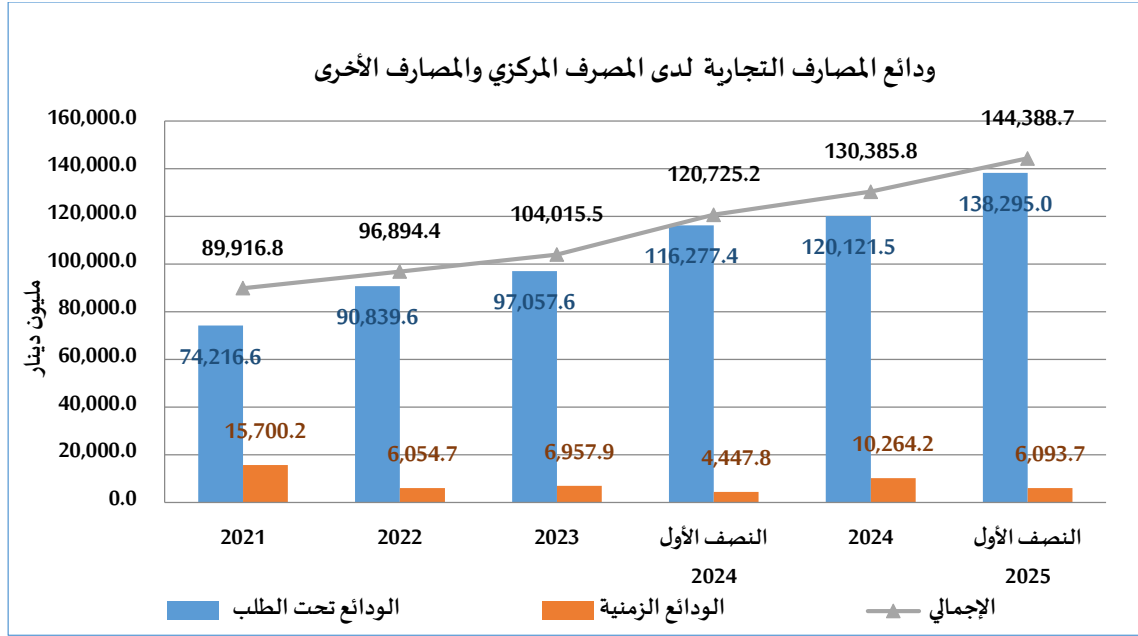
ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بمقدار 22,845.5 مليون دينار. كما ارتفعت ودائع المصارف المحلية ولدى المصارف المراسلة بالخارج، بينما انخفضت ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	116,277.4	138,295.0	22,017.6	18.9
المصرف المركزي *	105,465.3	124,316.3	18,851.0	17.9
المصارف المحلية	633.4	2,628.0	1,994.6	314.9
المصرف الليبي الخارجي	791.7	685.9	-105.8	-13.4
لدى المراسلين بالخارج	9,387.1	10,664.9	1,277.8	13.6
ودائع زمنية :	4,447.8	6,093.7	1,645.9	37.0
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	0.0	2,000.0	2,000.0	-
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	17.1	0.0	-17.1	-100.0
لدى المراسلين بالخارج	4,430.7	4,093.7	-337.0	-7.6
الإجمالي	120,725.2	144,388.7	23,663.5	19.6

* تشمل العملة الأجنبية.



وضع السيولة والإحتياطيات الإلزامية:

أصدرت إدارة الرقابة على المصارف والنقد المنشور رقم (11) لسنة 2025 والمنشور رقم (13) لسنة 2025 ، حيث نص المنشور رقم (11) لسنة 2025 على تعديل نسبة "الاحتياطي النقدي الإلزامي" الذي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل خصومها الإيداعية لتكون (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%).

بينما نص المنشور رقم (13) لسنة 2025 على تعديل نسبة "السيولة المطلوب الاحتفاظ بها" مقابل الخصوم الإيداعية لتكون (35%)، بدلاً من النسبة السابقة (25%).

- الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب : بلغ رصيد الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2025 نحو 39,692.8 مليون دينار، وذلك مقابل 56,686.8 مليون دينار في نهاية النصف الأول من عام 2024. وقد سجل هذا الرصيد انخفاضاً قدره 16,994.0 مليون دينار.

يعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى زيادة نسبة "الاحتياطي النقدي الإلزامي" الذي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل خصومها الإيداعية إلى (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%)، ويوضح الجدول التالي هذه التفاصيل.

الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب

"مليون دينار"

النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	البند
156,861.5	138,706.4	إجمالي الخصوم الإيداعية
47,058.5	27,741.3	الإحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب (*)
86,751.3	84,428.1	الودائع لدى المصرف المركزي (عملة محلية)
39,692.8	56,686.8	الفائض عن الإحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب

(*) تم تعديل نسبة الإحتياطي الإلزامي ليصبح 30% من إجمالي الخصوم الإيداعية منذ أبريل 2025.

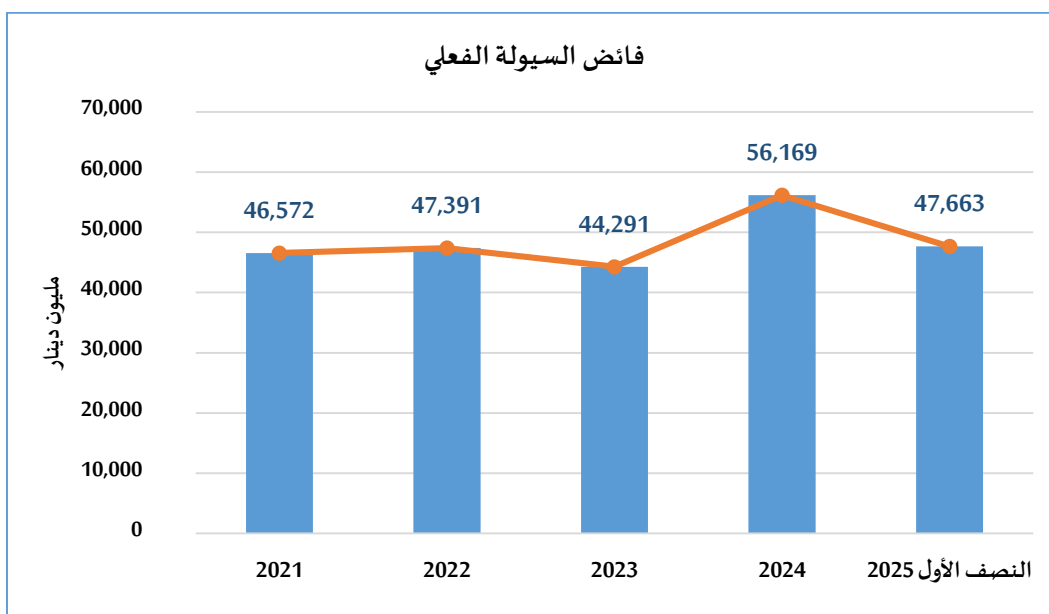
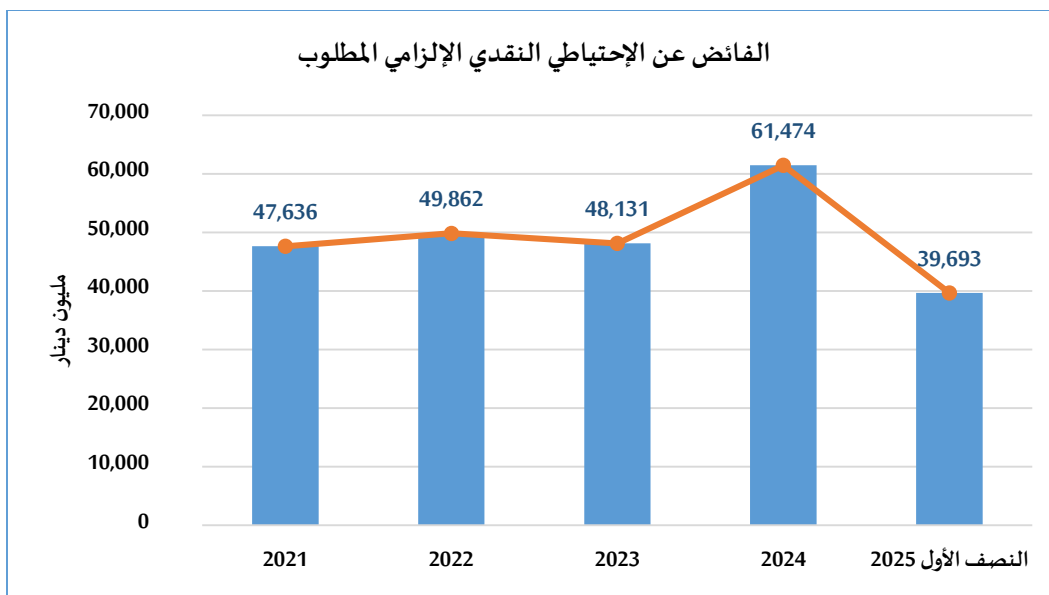
- **وضع السيولة :** بلغ رصيد فائض السيولة الفعلي لدى المصارف في نهاية النصف الأول من عام 2025 نحو 47,663.5 مليون دينار، وذلك مقابل 50,240.4 مليون دينار في نهاية النصف الأول من عام 2024. وقد سجل الرصيد انخفاضاً قدره 2,576.9 مليون دينار. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال الفوائض التي تحتفظ بها المصارف كبيرة، مما يعكس محدودية مجالات توظيف المصارف لأموالها نتيجة غياب البيئة الاستثمارية المناسبة وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على استثمار فوائضها من السيولة. ويوضح الجدول التالي فائض السيولة للنصف الأول من عامي 2024 و 2025:

الفائض عن السيولة القانونية المطلوبة (*)

"مليون دينار"

النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	البند
156,861.5	138,706.4	إجمالي الخصوم الإيداعية
102,565.0	84,917.0	إجمالي الأصول السائلة :
54,901.5	34,676.6	- إحتياطي الأصول السائلة المطلوب (*)
47,663.5	50,240.4	- فائض السيولة الفعلي

(*) تم تعديل نسبة إحتياطي السيولة القانونية ليصبح 35% من إجمالي الخصوم الإيداعية منذ أبريل 2025.



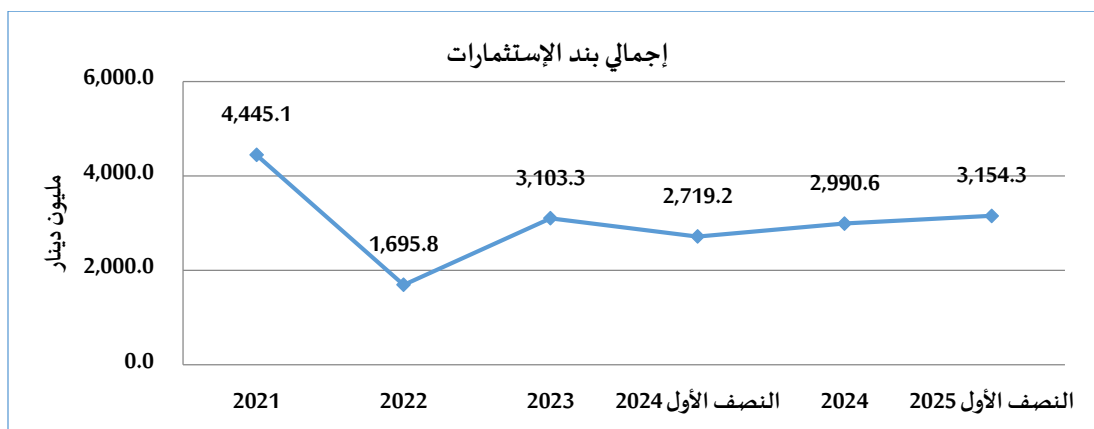
2- الإستثمارات :

سجل إجمالي رصيد إستثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والإستثمارات الأخرى نهاية النصف الأول 2025 نحو 3,154.3 مليون دينار، مقابل 2,719.2 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، مرتفعة بمقدار 435.1 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الإستثمارات الأخرى، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

بند الإستثمارات

" مليون دينار "

البيان	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزنة	0.0	0.0	0.0	-
إستثمارات في الشركات العامة	568.6	569.9	1.3	0.2
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	1,361.8	1,088.2	-273.6	-20.1
إستثمارات أخرى	788.8	1,496.2	707.4	89.7
الإجمالي	2,719.2	3,154.3	435.1	16.0



3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

إرتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 30,627.7 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024 إلى 34,873.5 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، بمقدار 4,245.8 مليون دينار أي بمعدل نمو 13.9%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.2%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 16.9%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية النصف الأول 2025 ما قيمته 27,611.4 مليون دينار، وما نسبته 79.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 20.8%



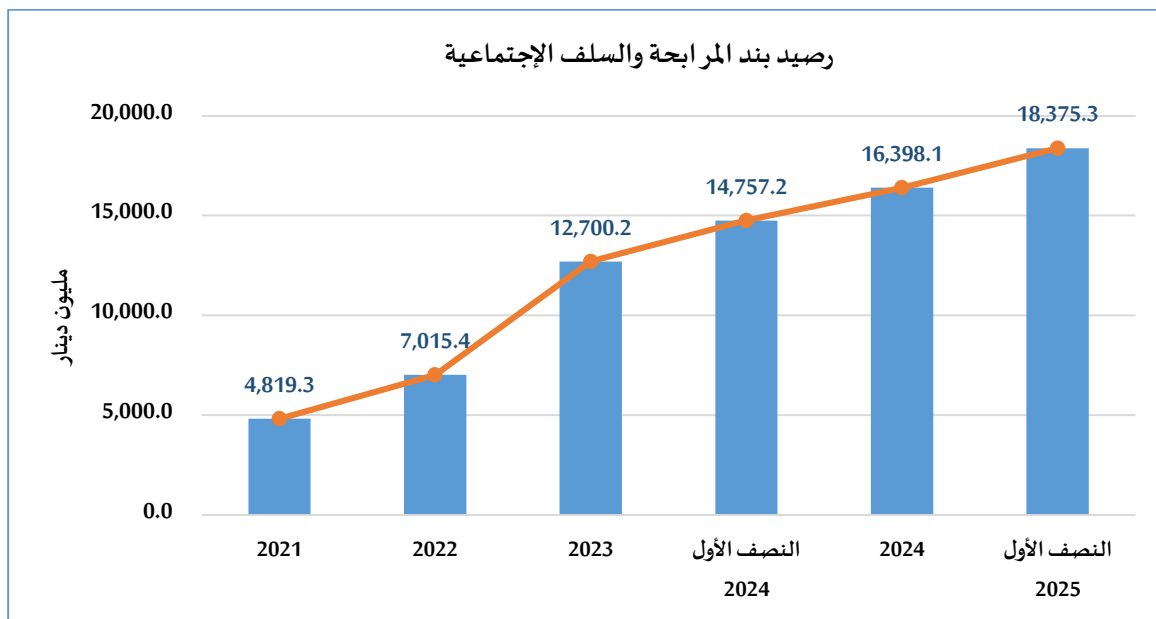
والتي بلغت قيمتها نحو 7,262.1 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في إجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة الملحوظة في بند قروض المربحة للأفراد الذي سجل إرتفاع بمقدار 3,618.1 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية النصف الأول 2024، وكذلك ارتفاع القروض الأخرى بمقدار 635.1 مليون دينار والتي في معظمها قروض للشركات بصيغ المربحة المختلفة.

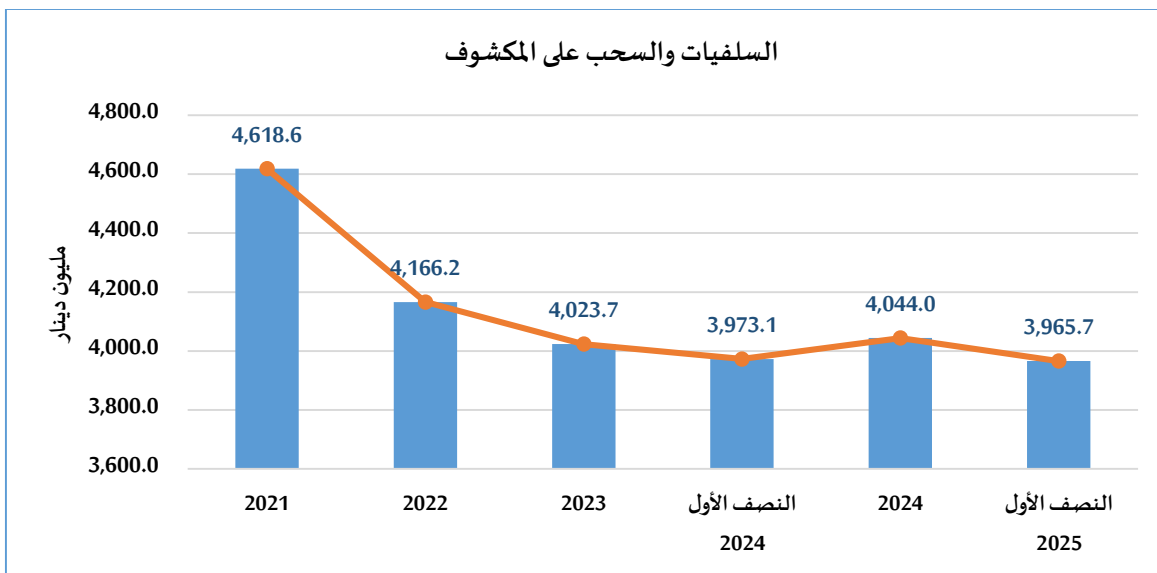
رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	3,973.1	3,965.7	-7.4	-0.2
قروض المربحة للأفراد *	14,757.2	18,375.3	3,618.1	24.5
القروض الأخرى	11,897.3	12,532.4	635.1	5.3
إجمالي القروض والتسهيلات	30,627.7	34,873.5	4,245.8	13.9
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,178.3	5,091.5	913.2	21.9
صافي القروض والتسهيلات	26,449.3	29,782.0	3,332.7	12.6

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية .

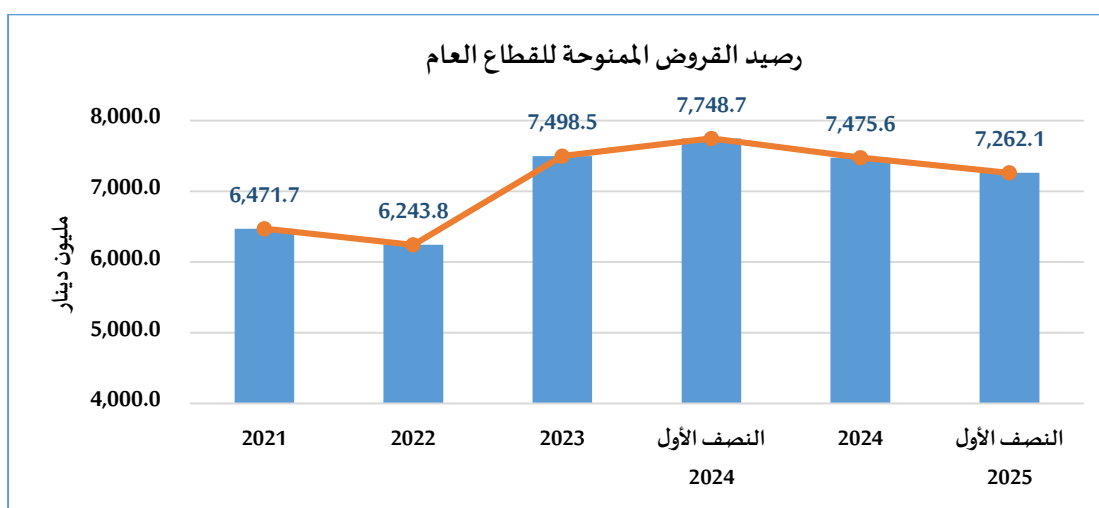


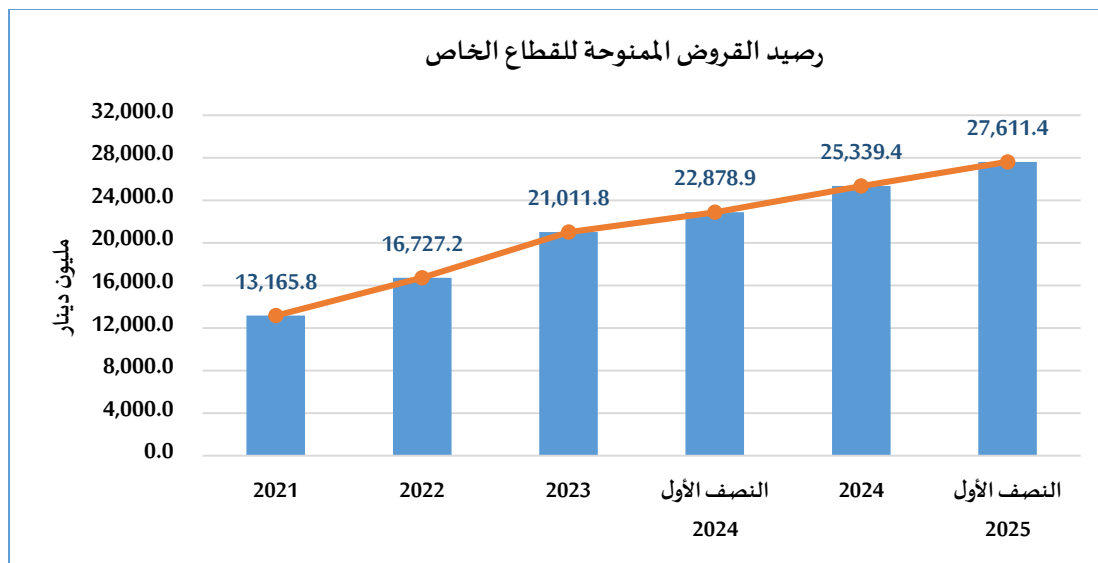


توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,748.7	7,262.1	-486.6	-6.3
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	22,878.9	27,611.4	4,732.5	20.7
الإجمالي	30,627.7	34,873.5	4,245.8	13.9





ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصارف :

إرتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بشكل كبير وبمقدار 18,155.1 مليون دينار من 138,706.4 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، إلى 156,861.5 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، أي بمعدل نمو بلغ 13.1%، بسبب الإرتفاع الملحوظ في الودائع تحت الطلب ، والتي شكلت ما نسبته 79.8% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 20% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع.

جدول الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء)

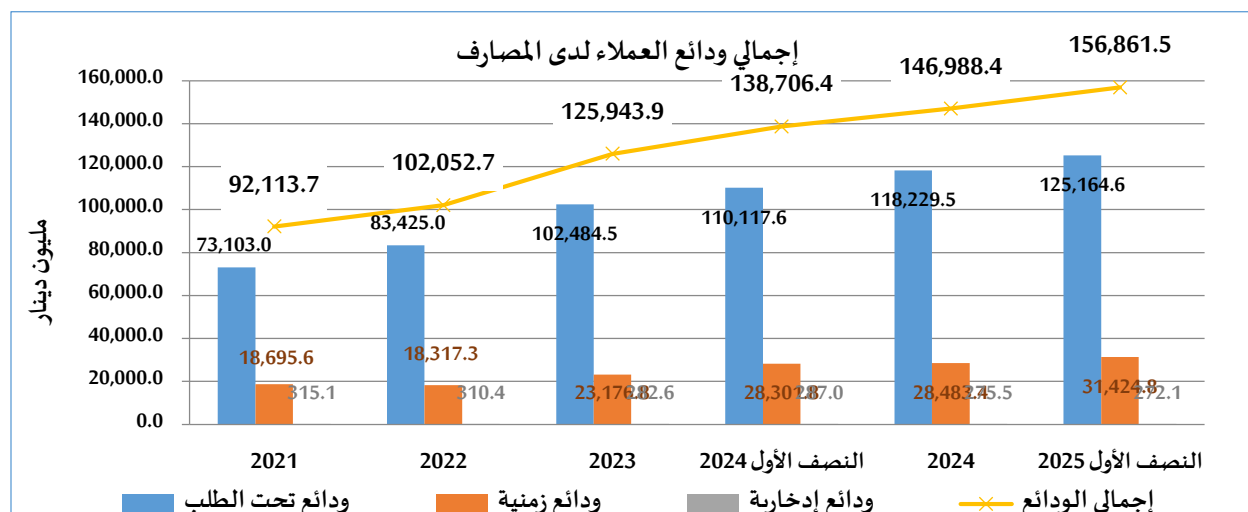
" مليون دينار "

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	106,931.7	122,026.9	15,095.2	14.1
الودائع لأجل	1,609.0	1,230.7	-378.3	-23.5
الودائع الإيداعية	287.0	272.1	-14.9	-5.2
أوامر الدفع	3,185.9	3,137.6	-48.3	-1.5
التأمينات النقدية	26,692.8	30,194.1	3,501.3	13.1
الإجمالي	138,706.4	156,861.5	18,155.1	13.1

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع** : إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع في نهاية النصف الأول 2025 بشكل كبير بمقدار 15,047.0 مليون دينار لتسجل 125,164.6 مليون دينار مقارنة بـ 110,116.6 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام الماضي 2024.

- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية** : إرتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية النصف الأول 2025 بمقدار 3,123.0 مليون دينار لتسجل 31,424.8 مليون دينار مقابل 28,301.8 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024. هذا الإرتفاع بسبب نمو رصيد التأمينات النقدية والتي في معظمها مقابل الإعتمادات المستندية .

- **الودائع الإدخارية** : إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية النصف الأول 2025 بمقدار 14.9 مليون دينار لتسجل 272.1 مليون دينار مقابل 287.0 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024.



وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص) :

فقد إرتفعت ودائع القطاع الحكومي والعام في نهاية النصف الأول 2025 بمقدار 10,082.6 مليون دينار لتصل إلى 64,603.4 مليون دينار، منها 20,937.4 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق التنمية، صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 54,520.8 مليون دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية النصف الأول 2024.

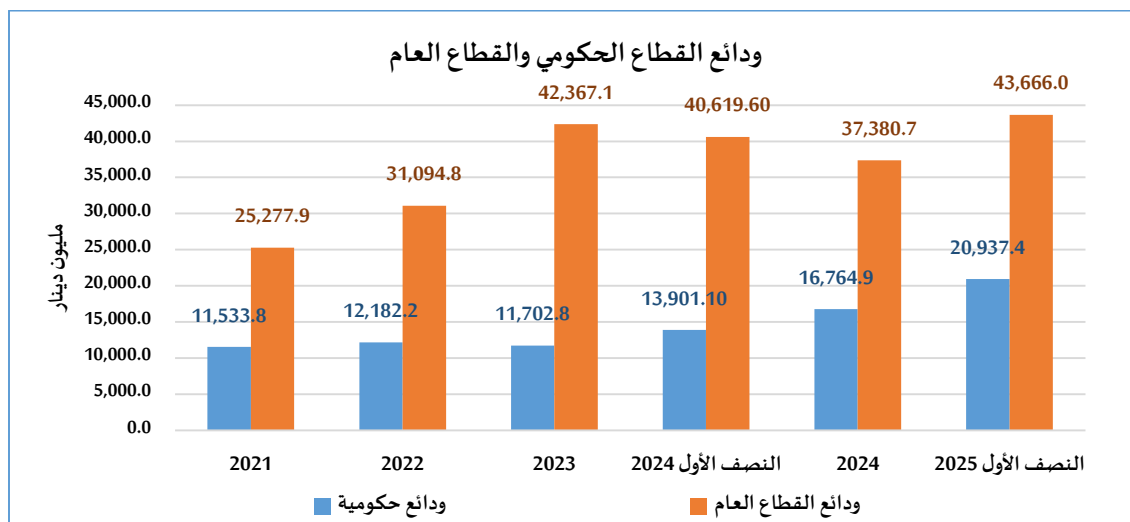


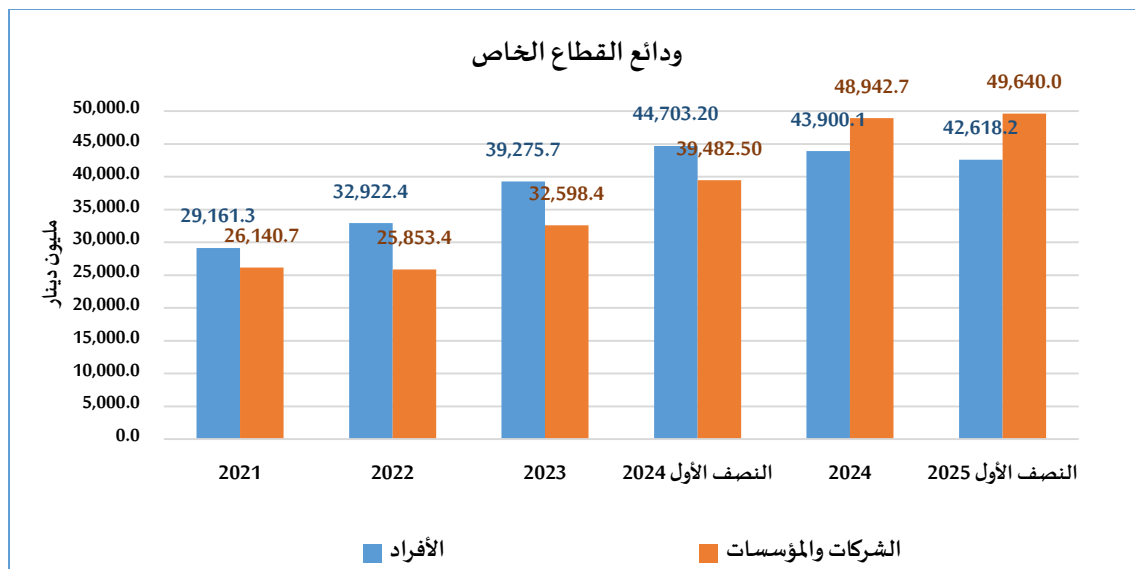
أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد أرتفعت بشكل ملحوظ متأثرة بارتفاع ودائع الشركات والمؤسسات الخاصة في نهاية النصف الأول 2025 بمقدار 8,072.4 مليون دينار وبنسبة 9.6% لتسجل نحو 92,258.1 مليون دينار مقارنة بنحو 84,185.7 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية النصف الأول 2024 .

جدول توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص)

"مليون دينار"

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	54,520.8	64,603.4	10,082.6	18.5
- ودائع حكومية	13,901.1	20,937.4	7,036.3	50.6
- ودائع القطاع العام	40,619.6	43,666.0	3,046.4	7.5
ودائع القطاع الخاص	84,185.7	92,258.1	8,072.4	9.6
- الأفراد	44,703.2	42,618.2	-2,085.0	-4.7
- الشركات والمؤسسات	39,482.5	49,640.0	10,157.5	25.7
الإجمالي	138,706.4	156,861.5	18,155.0	13.1





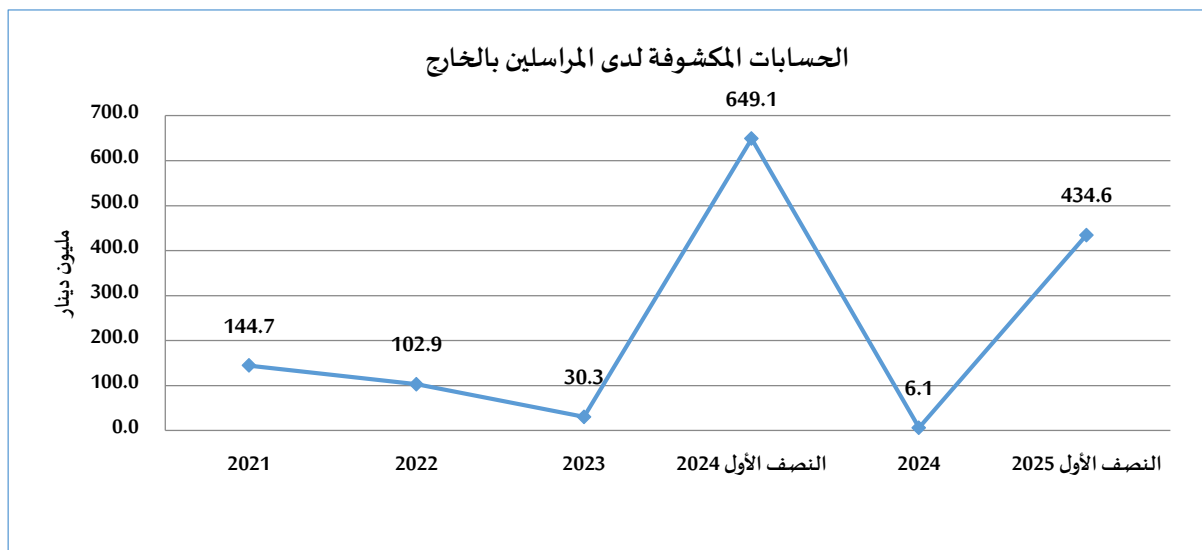
2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 434.6 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، منخفضة عما كانت عليه في نهاية النصف الأول 2024 بمقدار 214.5 مليون دينار، نتيجة عمليات التسوية لبعض المصارف للمعلقات مع المصارف المراسلة.

جدول الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

" مليون دينار "

البيان	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	649.1	434.6	-214.5	-33.0





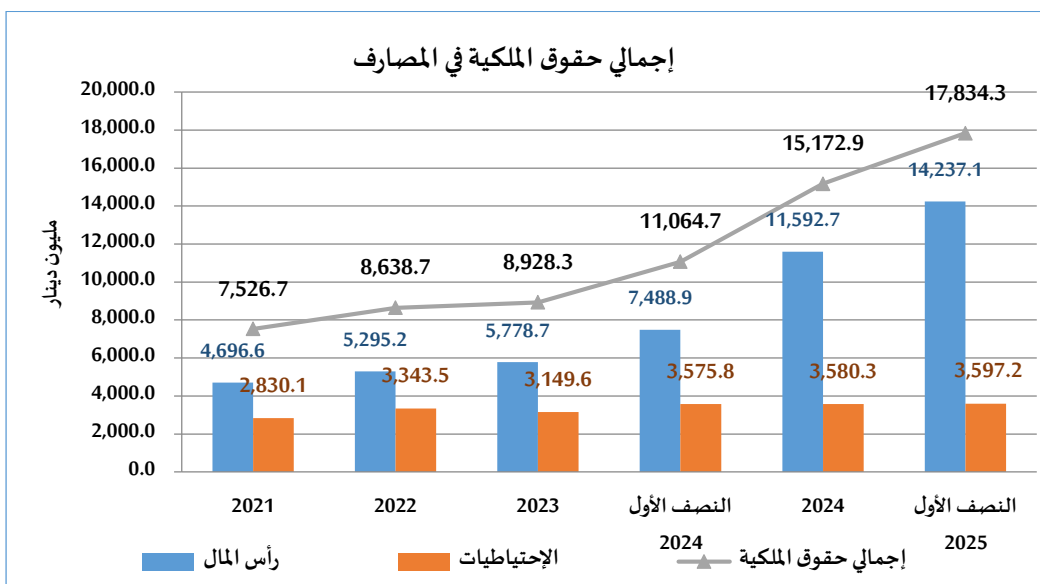
3- حقوق الملكية :

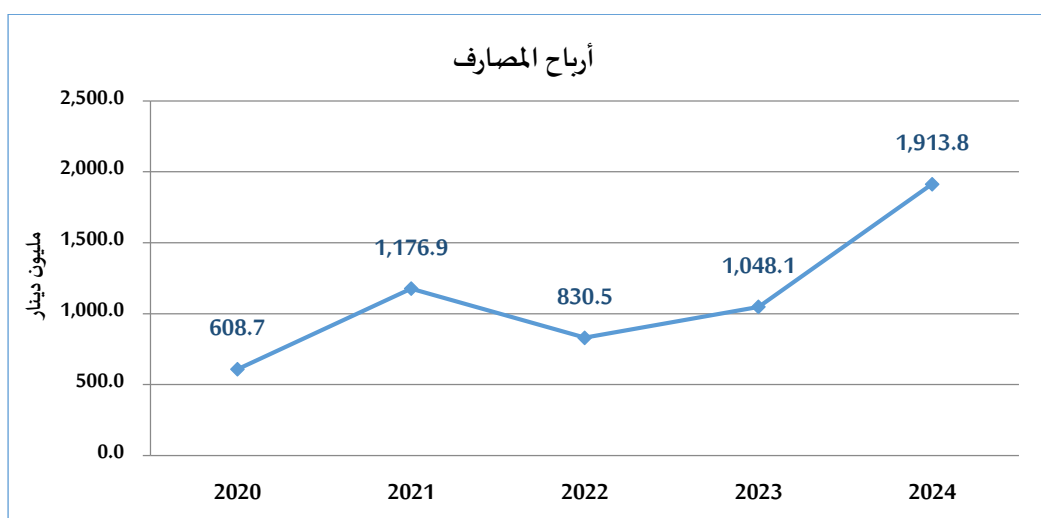
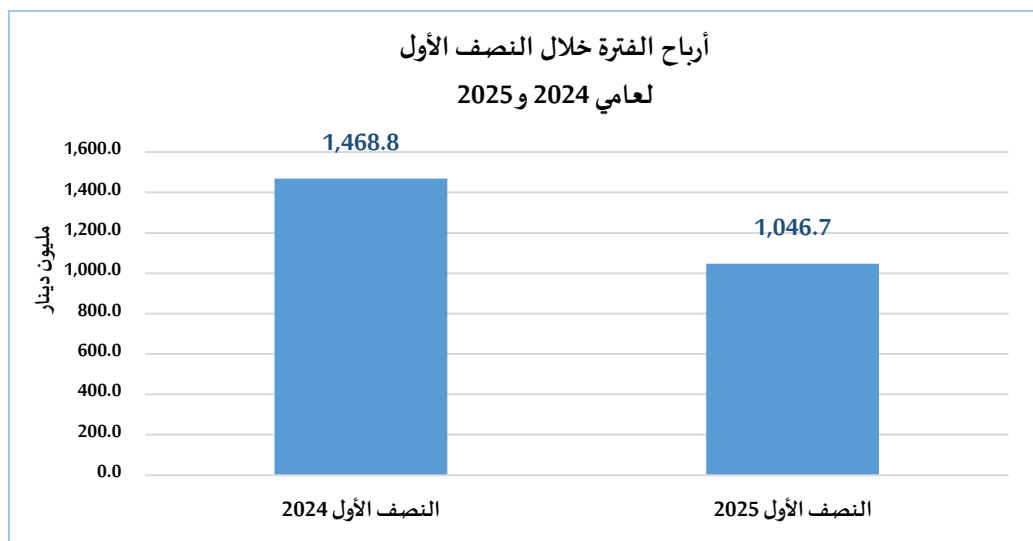
ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 11,064.7 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، ليصل إلى 17,834.6 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية، فيما سجلت أرباح المصارف خلال النصف الأول 2025 إنخفاضاً بمعدل 28.7% لتسجل نحو 1,046.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال النصف الأول 2024 والبالغة نحو 1,468.8 مليون دينار.

حسابات رأس المال

" مليون دينار "

البيان	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	7,488.9	14,237.1	6,748.2	90.1
الإحتياطي القانوني	1,244.4	1,410.1	165.7	13.3
إحتياطيات غير مخصصة	107.6	349.0	241.4	224.4
أرباح الفترة	1,468.8	1,046.7	-422.1	-28.7
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	755.0	791.2	36.2	4.8
الإجمالي	11,064.7	17,834.3	6,769.6	61.2





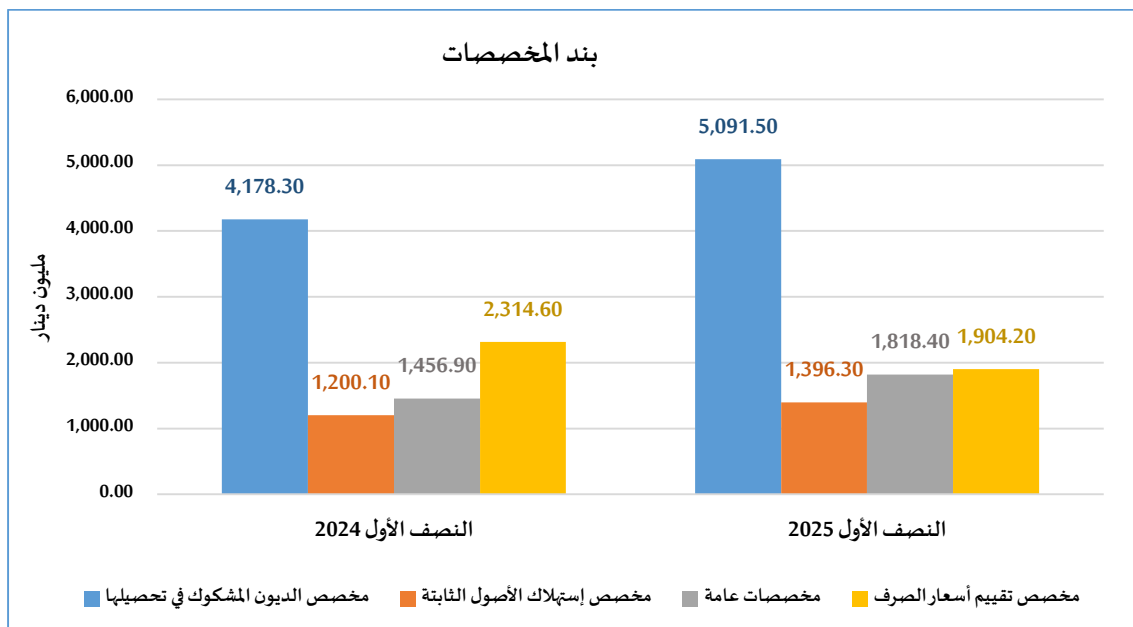
4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 1,060.5 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2025 ليصل إلى 10,210.4 مليون دينار، مقابل 9,149.9 مليون دينار في نهاية النصف الأول 2024، وتركز الإرتفاع في بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيما إرتفع أيضاً بند المخصصات العامة وكذلك بند مخصص إستهلاك الأصول الثابتة، وفي المقابل إنخفض مخصص تقييم أسعار الصرف، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول المخصصات

" مليون دينار "

البند	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,178.3	5,091.5	913.2	21.9
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	1,200.1	1,396.3	196.2	16.3
مخصصات عامة	1,456.9	1,818.4	361.5	24.8
مخصص تقييم أسعار الصرف	2,314.6	1,904.2	-410.4	-17.7
الإجمالي	9,149.9	10,210.4	1,060.5	11.6





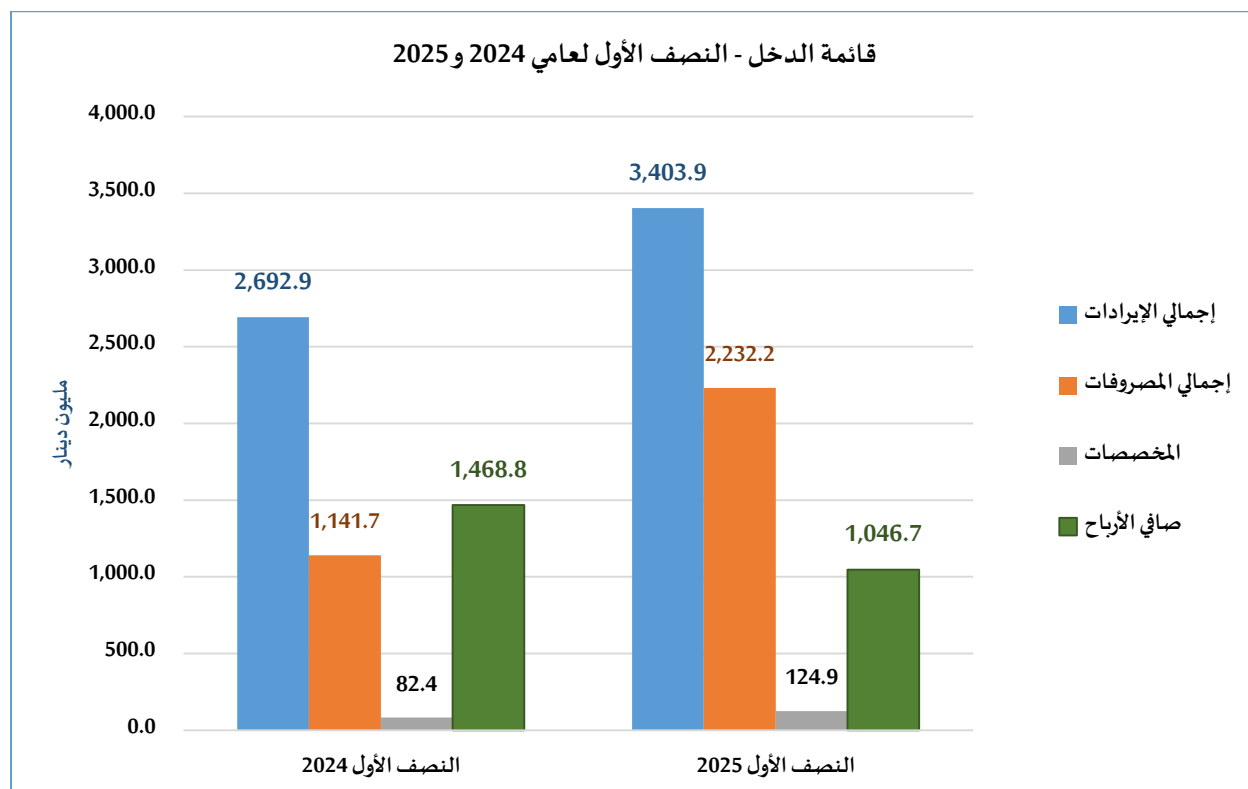
تحليل قائمة الدخل المجمّعة للمصارف - النصف الأول 2025

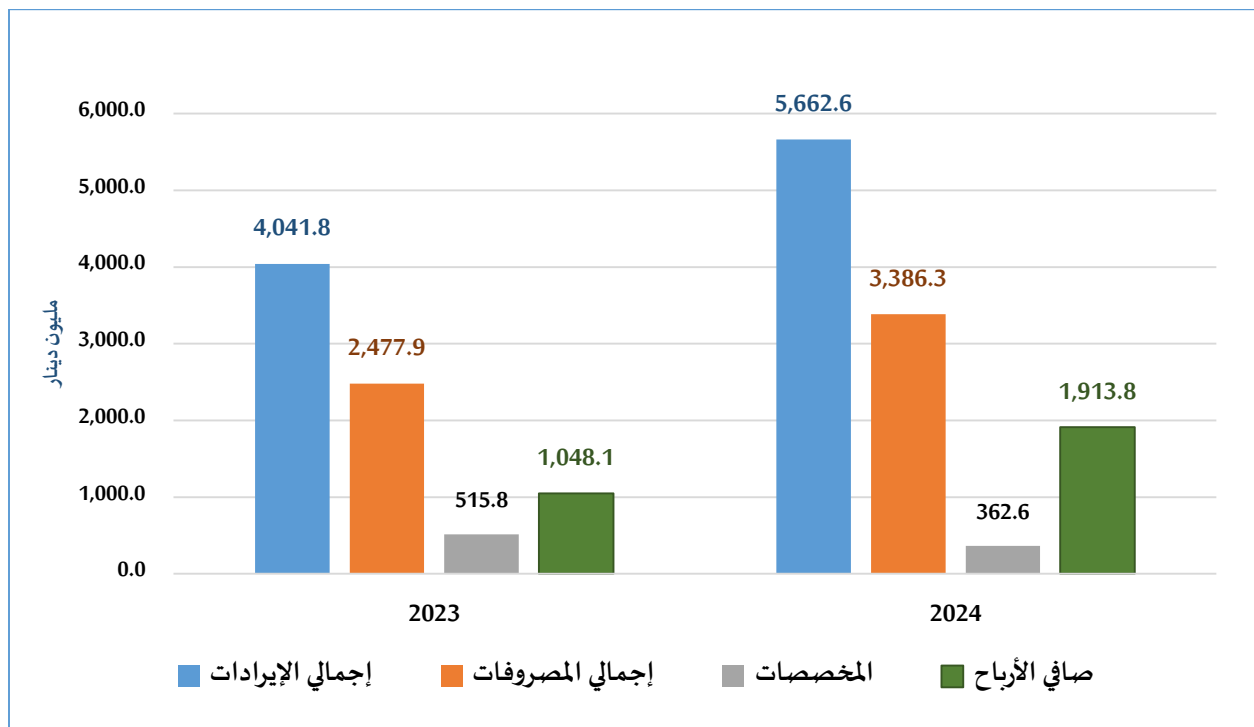
حققت المصارف مُجتمعة خلال النصف الأول 2025 إجمالي إيرادات بلغت نحو 3,403.9 مليون دينار في حين بلغت المصروفات نحو 2,232.2 مليون دينار، وسجلت المخصصات نحو 124.9 مليون دينار لتسجل المصارف أرباح خلال النصف الأول 2025 بلغت نحو 1,046.7 مليون دينار، منخفضة عما كانت عليه خلال النصف الأول 2024 بنسبة 28.7%، والبالغة نحو 1,468.8 مليون دينار.

ملخص قائمة الدخل المجمّعة للمصارف

" مليون دينار "

النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2024	2023	البند
3,403.9	5,662.6	2,692.9	4,041.8	إجمالي الإيرادات
2,232.2	3,386.3	1,141.7	2,477.9	إجمالي المصروفات
1,171.6	2,276.3	1,551.2	1,563.9	الأرباح قبل المخصصات
124.9	362.6	82.4	515.8	المخصصات
1,046.7	1,913.8	1,468.8	1,048.1	صافي الأرباح



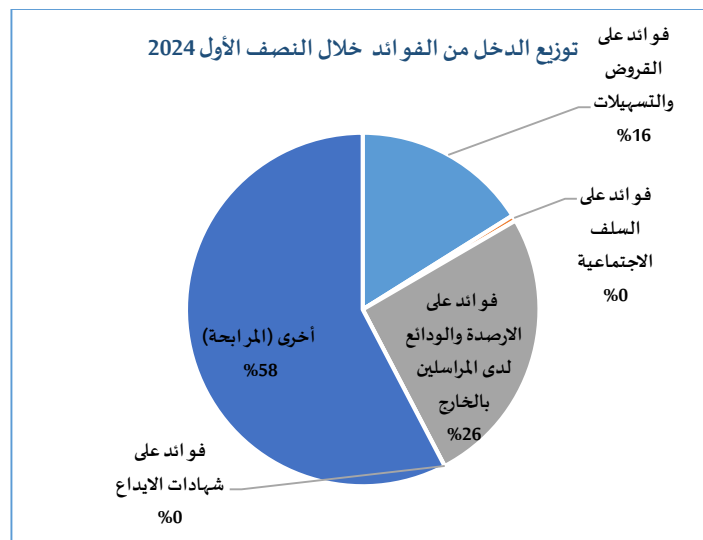
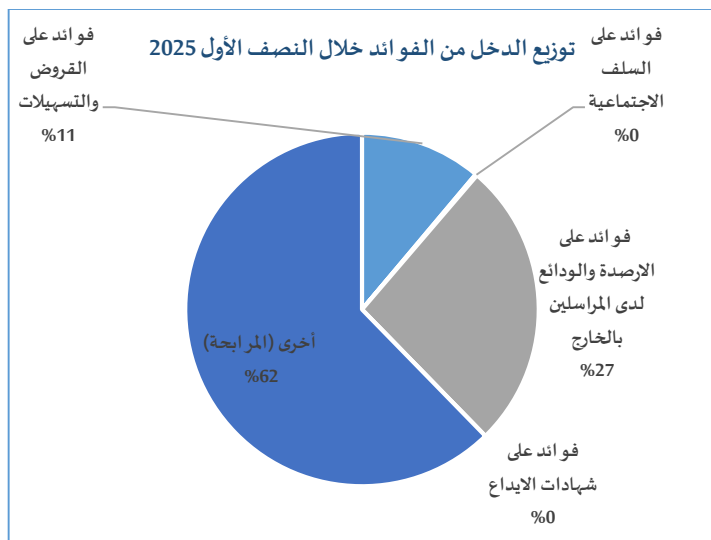


أولاً: الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التي حققتها المصارف مُجتمعة خلال النصف الأول 2025 ونسبة 26.4% لتسجل نحو 3,403.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 2,692.9 مليون دينار إيرادات تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2024.

- الإيرادات من الفوائد:

ارتفعت الإيرادات المُحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المُحققة عن خدمات المربحة خلال النصف الأول 2025 بنسبة 6.9% لتسجل نحو 472.6 مليون دينار مقابل 442.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024. وهذا الارتفاع تحقق نتيجة الفوائد المقبوضة عن: العُمولات المُحققة من خدمات المربحة، والفوائد على القروض والتسهيلات والفوائد على الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج.

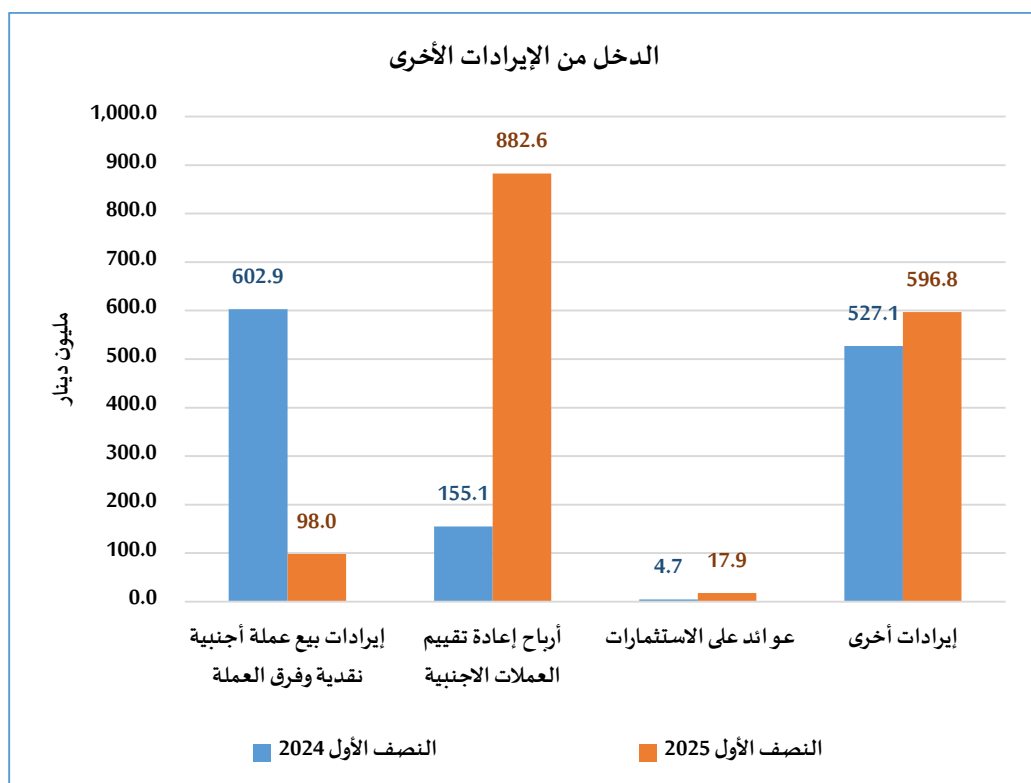
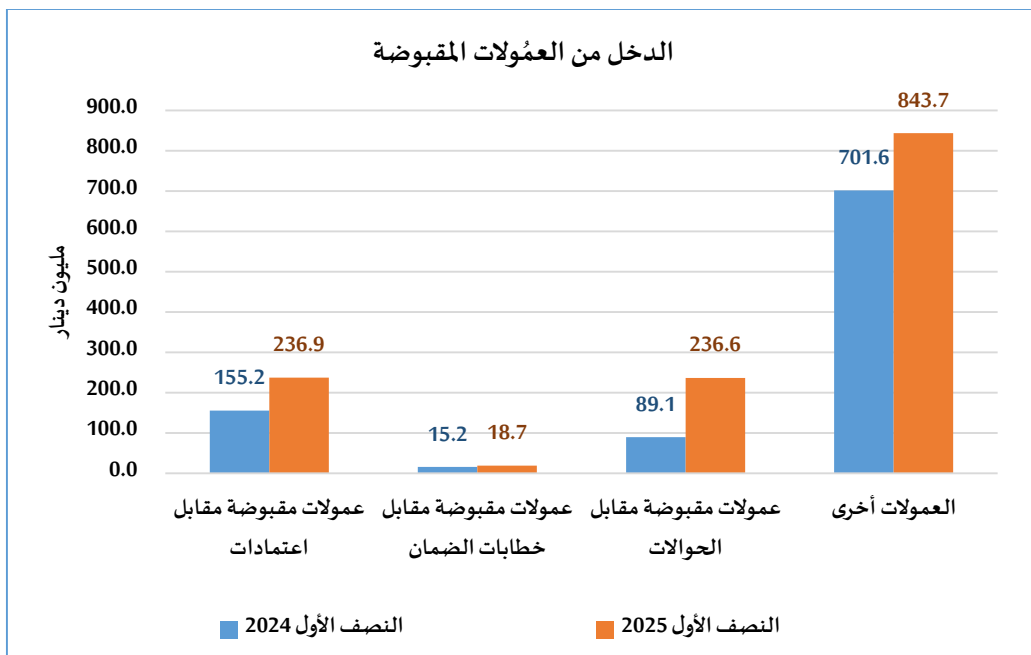


- الإيرادات من غير الفوائد :

ارتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد خلال النصف الأول 2025 بنسبة 30.2% مقارنة بما كانت عليه خلال النصف الأول 2024، وهذه الإيرادات تتمثل في :

- **العملات المقبوضة** مقابل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,336.0 مليون دينار حتى نهاية النصف الأول 2025 مقابل 961.1 مليون دينار خلال النصف الأول 2024.

- **الإيرادات الأخرى** وهي مقابل بيع عملة أجنبية وفرق العملة وإعادة التقييم وعوائد الإستثمارات والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,595.3 مليون دينار خلال النصف الأول 2025، مقابل 1,289.8 مليون دينار خلال النصف الأول 2024.





ثانياً: المصروفات :

ارتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال النصف الأول من عام 2025 بنسبة 95.5%، ليلبلغ نحو 2,232.2 مليون دينار، مقارنةً بـ 1,141.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024. حيث بلغ إجمالي المصروفات الادارية والعمومية نحو 2,231.3 مليون دينار خلال النصف الأول 2025، شكلت منها الأجور والمرتبات والمصروفات الأخرى على العاملين نسبة 32.2% . فيما بلغت نسبة المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 65.6% خلال النصف الأول 2025، مرتفعة عما كانت عليه خلال النصف الأول 2024 والبالغة 42.4%، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة المصروفات إلى إجمالي الإيرادات أثرت بشكل مباشر على ربحية بعض المصارف .

مؤشرات السلامة المالية للمصارف

(2021 – النصف الأول 2025)

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية أدوات تحليلية أساسية تُستخدم لقياس مدى قوة ومرونة القطاع المالي بكافة مكوناته، وخاصة القطاع المصرفي. وتلعب هذه المؤشرات دورًا محوريًا في إطار التحليل الاحترازي الكلي، حيث تقدم تقييمًا كمياً دقيقاً لنقاط القوة والضعف في النظام المالي. وهذا بدوره يُمكن السلطات الرقابية وصانعي السياسات من التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتعامل معها بفعالية، ما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

في هذا السياق يقدم هذا الفصل لتحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من 2021 حتى نهاية النصف الأول 2025، ويهدف هذا التحليل إلى دراسة التطورات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية، مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، والربحية، بما يُساهم في تقديم صورة شاملة عن وضع القطاع المصرفي في ليبيا، ومدى إسهامه في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي. كما يساعد في تحديد المجالات التي تتطلب تعزيز الإصلاحات أو تقوية الأطر الرقابية في المستقبل لضمان استدامة الأداء المالي.

وفيما يلي تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2021 – النصف الأول 2025).

1- مؤشرات رأس المال :

جدول مؤشرات رأس المال

المؤشر	2021	2022	2023	2024	النصف الأول 2025
معدل كفاية رأس المال الكلي %	16.6	15.7	15.3	24.3	27.5
معدل كفاية رأس المال الأساسي %	15.3	14.3	13.6	23.1	26.3
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول %	3.5	3.5	3.9	6.2	6.9
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	4.7	5.2	6.1	7.1	8.1
حقوق الملكية / إجمالي الودائع %	6.9	7.6	7.0	9.0	10.7

- كفاية رأس المال :

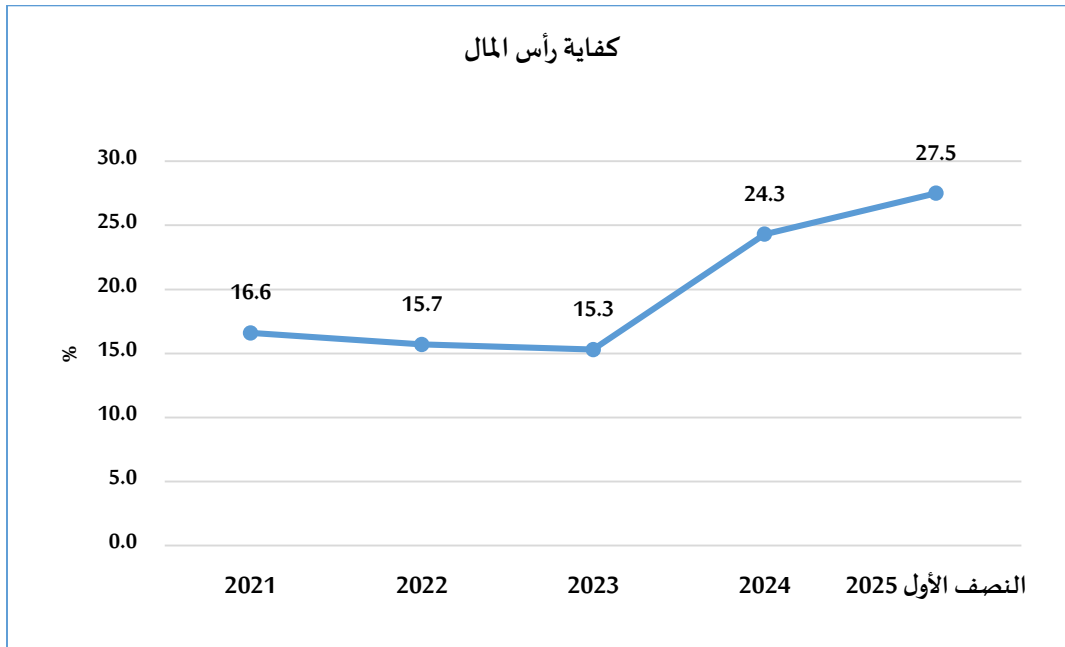
سجلت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الليبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2025، حيث بلغت 27.5% مقارنة بـ 24.3% في نهاية عام 2024. وتُعزى هذه الزيادة إلى استمرار عدة مصارف في زيادة رأس المال المدفوع والتي لم تستكمل المتطلبات التي وضعها المصرف المركزي.

ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع مع استكمال المزيد من المصارف لزيادة رؤوس أموالها خلال الأشهر القادمة.

هذه المستويات المرتفعة من كفاية رأس المال تفتح أمام المصارف فرصًا أوسع للتوسع في أنشطتها التشغيلية، مما يحتم عليها البحث عن صيغ استثمارية فعّالة لتوظيف أموالها وتحقيق عوائد مجزية تتناسب مع الزيادة الكبيرة في رؤوس أموالها.

خلال الفترة من عام 2021 وحتى النصف الأول من 2025، حافظت المصارف على نسب كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى الذي حدده مصرف ليبيا المركزي والمتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهو ما يعكس مستوىً جيدًا من الملاءة المالية. ومع ذلك، فإن هذه المستويات المرتفعة تضع ضغوطًا إضافية على المصارف لتحقيق عوائد مجزية من خلال توظيف رؤوس أموالها بشكل فعّال.

وفي إطار تعزيز هذا الاستقرار، اعتمدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد أفضل الممارسات الدولية، حيث أصدرت عدة مناشير تنظيمية، من بينها المنشوران رقم (11) و(13) لسنة 2022، اللذان يوجهان تعليمات احتساب ملاءة رأس المال، بهدف ضمان التوافق الكامل مع المعايير الرقابية الدولية وتوطيد قوة القطاع المصرفي.

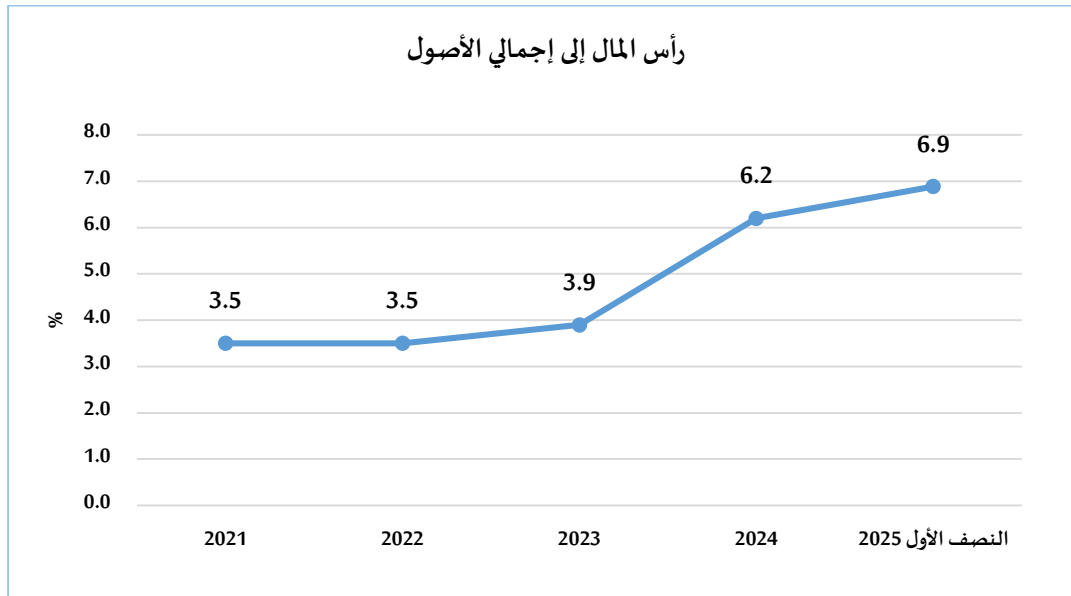


- رأس المال إلى إجمالي الأصول :

تُعد نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الأساسية لمراقبة مستوى الرفع المالي في القطاع المصرفي، إذ تعكس مدى اعتماد المصارف على التمويل من موارد غير ذاتية لتغطية أصولها. كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على قوة القاعدة الرأسمالية وانخفاض مستوى الرفع المالي، مما يعزز من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر.

وفقًا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، يجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% كحد أدنى، لضمان وجود رأس مال كافٍ يغطي المخاطر الكلية للموجودات.

وخلال الفترة من 2021 وحتى النصف الأول 2025، حافظ القطاع المصرفي على نسب تجاوزت هذا الحد الأدنى، مما يعكس التزامًا جيدًا بمعايير الملاءة المالية. حيث سجلت النسب التالية على التوالي: 3.5% في 2021 و2022، و3.9% في 2023، ثم قفزت إلى 6.2% في 2024 و6.9% في النصف الأول 2025، حيث يُعزى هذا التحسن الواضح منذ عام 2024 إلى ارتفاع رأس المال المدفوع، وهذا يعزز من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة ويدعم استقرارها المالي على المدى الطويل.



2- مؤشرات جودة الأصول :

بتحليل هيكل البنود المكونة للأصول في النصف الأول 2025، يلاحظ إستمرار تدني نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول والتي شكلت نحو 17.9%، بينما بلغت نسبة الأستثمارات فقط 1.8% مما يشير إلى أن الأصول المؤلدة للدخل متدنية ولم تصل حتى إلى 20.0% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، في المقابل شكلت النقدية بخزائن المصارف والأرصدة لدى المصرف المركزي نحو 70.7% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها، وفيما يلي أهم مؤشرات جودة الأصول:

- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض :

أظهرت البيانات أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بلغت نحو 20.4% في نهاية النصف الأول من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً مقارنة بنسبة 19.2% في نهاية عام 2024. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الديون المتعثرة خلال النصف الأول من العام. يُعتبر هذا الارتفاع مؤشراً يستدعي من بعض المصارف تعزيز مراقبة محافظها الائتمانية ورفع كفاءة إدارات الائتمان لديها، حيث تُوصي المعايير الدولية بأن لا تتجاوز نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض نسبة 5% كحد أقصى لضمان جودة المحفظة الائتمانية واستدامة الأداء المالي..

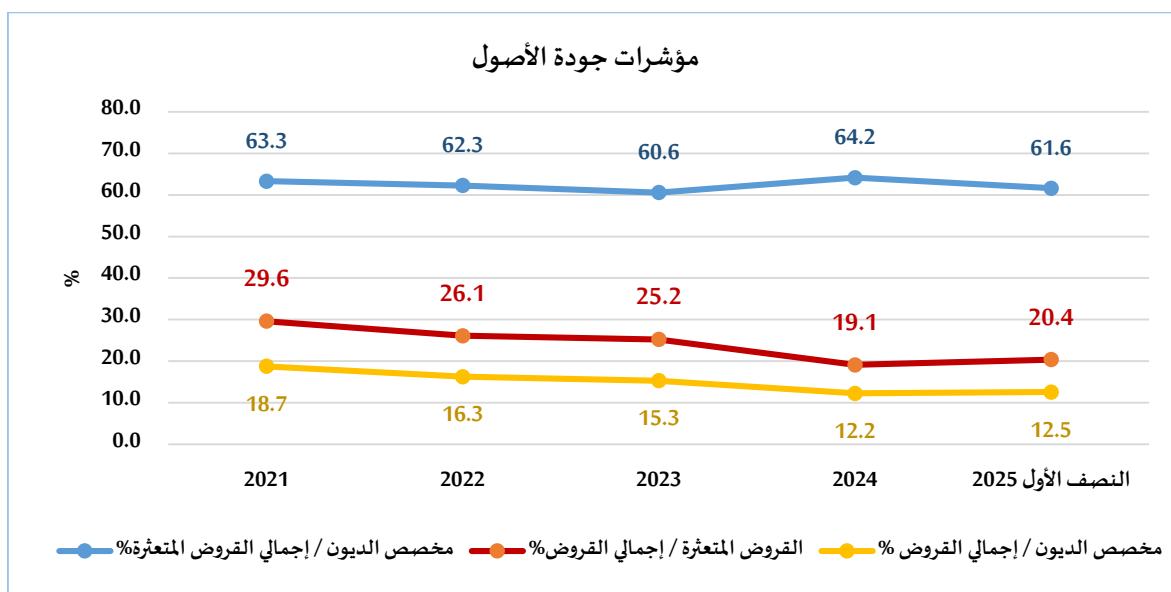
نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة :

فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية النصف الأول 2025 نحو 61.6%. مقابل نسبة 62.4% في نهاية عام 2024 ، وخلال الفترة فقد سجلت مخصصات التغطية إلى الديون المتعثرة نسب في حدود 62% على مستوى القطاع . إلا أن تحليل البيانات على مستوى المصارف يكشف عن تفاوت ملحوظ بين المؤسسات، حيث تسجل بعض المصارف نسب تغطية منخفضة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات احترازية عاجلة لتعزيز المخصصات وتكوين احتياطات كافية لمواجهة أي خسائر محتملة. ويأتي ذلك في إطار الالتزام بالمعايير المفروضة من المصرف المركزي لإدارة المخاطر الائتمانية وضمان استقرار القطاع المصرفي.



جدول مؤشرات جودة الأصول

النصف الأول 2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
3.4	3.3	4.5	4.0	4.3	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %
20.4	19.1	25.2	26.1	29.6	القروض المتعثرة / إجمالي القروض %
61.6	64.2	60.6	62.3	63.3	مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %
12.5	12.2	15.3	16.3	18.7	مخصص الديون / إجمالي القروض %



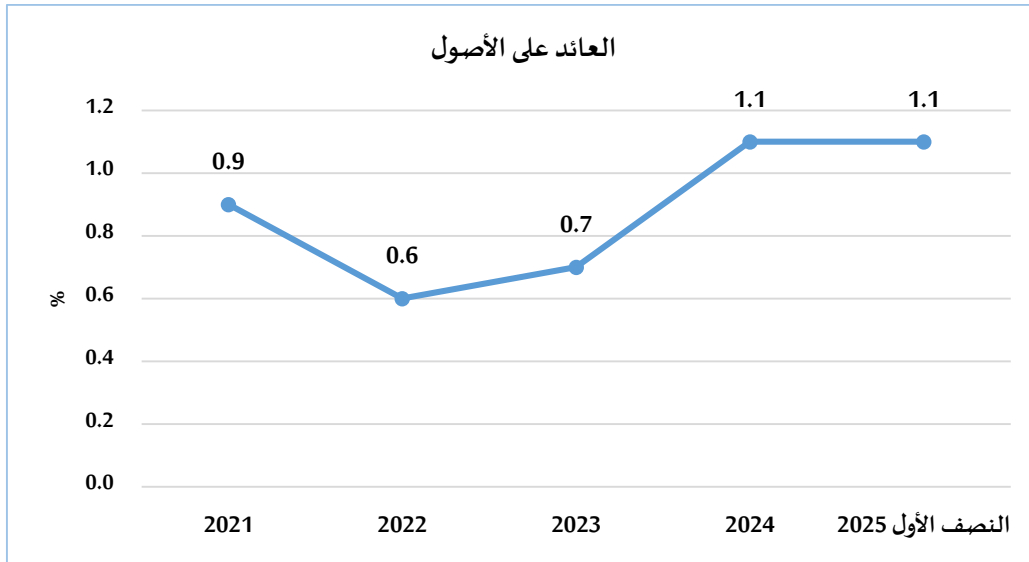
3- مؤشرات الربحية:

جدول مؤشرات الربحية

النصف الأول 2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
1.1	1.1	0.7	0.6	0.9	العائد / الأصول %
13.5	16.2	12.4	10.7	18.5	العائد / حقوق الملكية %
1.4	1.4	0.9	0.8	1.3	العائد / الودائع %
13.9	16.6	16.5	16.1	12.1	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %
65.6	59.8	61.3	63.4	55.8	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل %

- العائد إلى الأصول :

يُعتبر مؤشر العائد على إجمالي الأصول من المؤشرات المالية المهمة التي تعكس كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح. وتشير البيانات إلى أن معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول خلال النصف الأول من عام 2025 بلغ نحو 1.1%، مع الحفاظ على شبه استقرار مقارنة بنهاية عام 2024. رغم التحديات الاقتصادية والوضع غير الملائم التي تواجهه المصارف، يتطلب من المصارف البحث عن إستراتيجيات جديدة لتوظيف الأصول والفوائض الكبيرة المتاحة من السيولة، ويُعد تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد أولوية لضمان تعزيز المركز المالي للمصارف ودعم مساهمتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

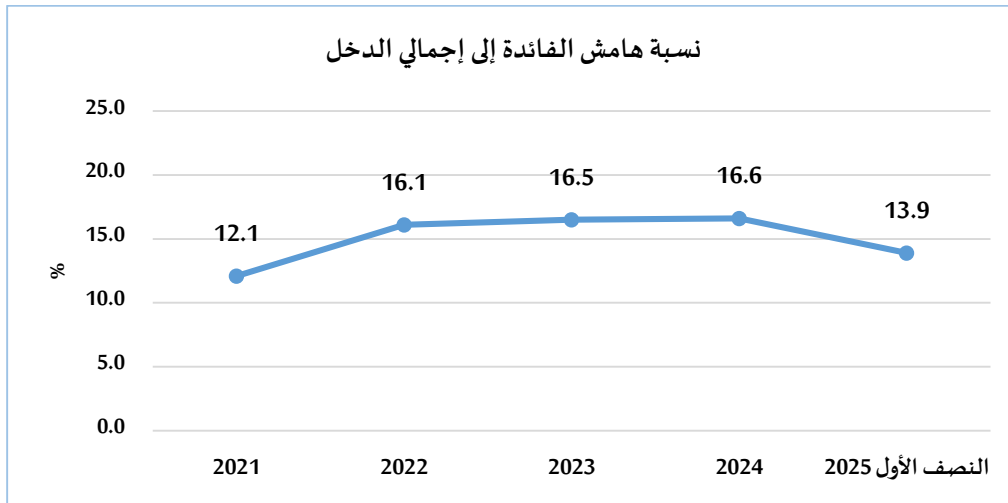


- العائد إلى حقوق الملكية :

انخفض معدل العائد على حقوق الملكية خلال النصف الأول من عام 2025 ليصل إلى نحو 13.5%، مقارنة بـ 16.2% في نهاية عام 2024. ويُعد هذا المؤشر مقياسًا مهمًا يعكس كفاءة المصارف في استثمار رأس مالها لتحقيق الأرباح. ومن هنا، يتوجب على المصارف استغلال رأس المال بشكل أمثل، خاصة بعد استكمالها للزيادات وفق متطلبات مصرف ليبيا المركزي، بهدف تعزيز الأداء الربحي وضمان استدامته في المستقبل.

- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل :

سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل 13.9% خلال النصف الأول 2025 ويمثل مؤشر "هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل" أداة مهمة لقياس مدى اعتماد المصارف على نشاطها الأساسي في تحقيق الإيرادات، حيث يعكس الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة كنسبة من إجمالي الدخل. وخلال السنوات الأخيرة، لوحظ أن مساهمة هامش الفائدة في إجمالي دخل المصارف لا تزال محدودة، إذ استقرت النسبة عند حوالي 16%. هذا يشير إلى أن المصارف تعتمد بشكل أقل على العائدات التقليدية المرتبطة بالإقراض، وتتجه بشكل متزايد نحو مصادر أخرى للدخل. ويرجع هذا الأداء إلى أن الجزء الأكبر من إيرادات الفوائد يأتي من العمولات على صيغ المربحة، والتي بلغت نحو 294.4 مليون دينار، إضافةً إلى الفوائد الناتجة عن الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج، والتي سجلت حوالي 124.9 مليون دينار.

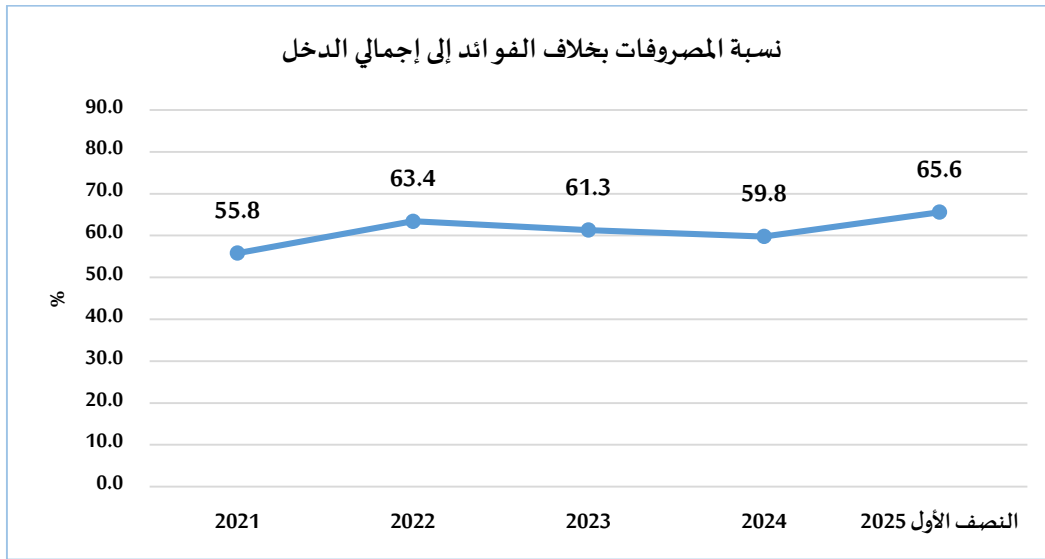


- نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:

يُعد هذا المؤشر مهمًا في قياس نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، والتي تشمل جميع المصروفات باستثناء مصروفات الفوائد، مثل مرتبات وتكاليف العاملين، مصروفات التدريب، التأمين، الصيانة، وغيرها. ويرتبط ارتفاع هذه النسبة بتأثير سلبي مباشر على قدرة المصارف في تحقيق الأرباح. خلال النصف الأول من عام 2025، ارتفعت نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل لتصل إلى حوالي 65.6%، مقارنةً بـ 59.8% في عام 2024، ما يعكس زيادة في التكاليف التشغيلية وتأثيرها على الأداء المالي.

وعند تحليل هذه النسبة على مستوى المصارف، تبين أن مصرف الاستثمار العربي الإسلامي ومصرف الصحاري سجلا نسبة مصروفات إلى إجمالي الإيرادات تفوق 100%، مما يعني أن مصروفاتهما التشغيلية تجاوزت إيراداتهما، وهو ما يؤثر سلباً على ربحية هذين المصرفين.

أما من حيث الأداء، فقد سجلت مصارف التجاري الوطني، الجمهورية، الوحدة، الواحة، والسراي نسباً عالية من المصروفات الإدارية تؤثر بشكل ملحوظ على ربحيتها. في المقابل، أظهر كل من مصرف الاتحاد الوطني، اليقين، الأندلس، والوفاء تحسناً ملحوظاً في هذا المؤشر، مما يعكس جهودهم في ضبط التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية.



4- مؤشرات السيولة:

تُعتبر مؤشرات السيولة من العوامل الحيوية في تقييم قدرة المصارف على تلبية الطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، فضلاً عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون التعرض لمخاطر عسر السيولة.

في السياق الليبي، لا تزال مستويات السيولة لدى المصارف مرتفعة بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس ضعفاً في توظيف الموارد المالية المتاحة، سواء من خلال التوسع في منح الائتمان أو تنشيط الاستثمارات. ويتزامن هذا الفائض في السيولة مع نمو مستمر في الخصوم الإيداعية، مما يؤدي إلى اختلال في توازن التوظيف مقابل مصادر التمويل.

ويرتبط هذا الوضع بعدة عوامل رئيسية، منها:

- محدودية فرص التوظيف الانتماني ذات الجودة العالية.
- ضعف بيئة الاستثمار المحلية.
- السياسات التحفظية التي تتبعها المصارف في إدارة السيولة.

ومن أبرز مؤشرات السيولة التي تُستخدم لقياس هذا الجانب:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تقيس حجم الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد من إجمالي أصول المصرف.

نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: تُستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله السائلة.

جدول مؤشرات السيولة

النصف الأول 2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
70.9	70.4	66.9	66.7	68.2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)
81.9	74.4	70.8	83.2	75.8	الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)
22.2	22.3	22.6	22.5	21.3	إجمالي القروض / إجمالي الودائع (%)

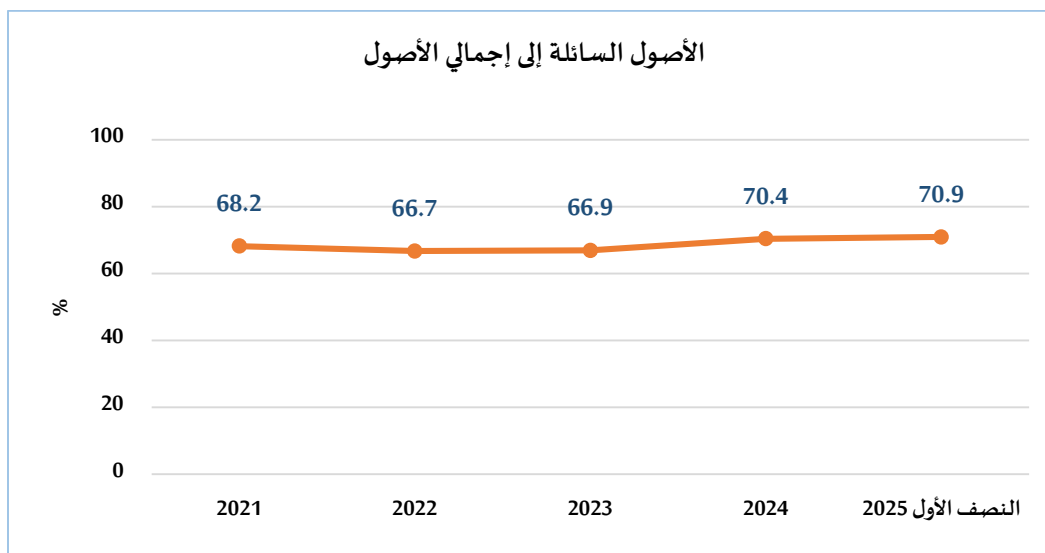
- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف حوالي 70.9% في نهاية النصف الأول من عام 2025، حيث تمثل الغالبية العظمى منها ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (بما في ذلك الودائع تحت الطلب والاحتياطي الإلزامي). مقارنةً بنسبة 70.4% في نهاية عام 2024، تؤكد هذه الأرقام استمرار ارتفاع نسب الأصول السائلة في هيكل أصول المصارف بشكل عام.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن حجم القروض والتسهيلات الانتمانية يشكل نسبة منخفضة مقارنةً بإجمالي الخصوم الإيداعية، حيث بلغت نسبة القروض إلى الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي حوالي 22.2% في

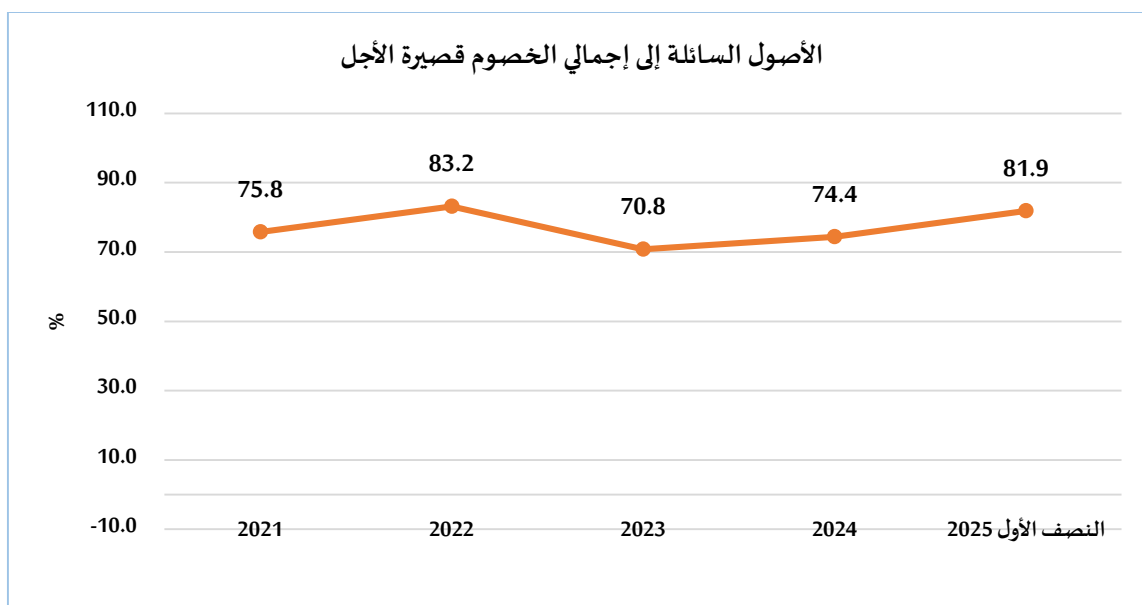


نهاية النصف الأول من 2025. وهذا يعكس محدودية توظيف المصارف لمواردها في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية.



- الأصول عالية السيولة إلى الخصوم قصيرة الأجل:

يُعد هذا المؤشر مقياساً هاماً لتباين السيولة بين الأصول والخصوم، حيث يعكس قدرة المصارف على الوفاء بطلبات سحب الأموال قصيرة الأجل دون التعرض لأزمات سيولة. وقد سجل المؤشر نسبة 81.9% في نهاية النصف الأول من عام 2025، مقارنة بنسب بلغت 75.8%، 83.2%، 70.8%، و74.4% على التوالي للأعوام من 2021 حتى 2024.





الجدول العام لمؤشرات أداء المصارف (2021 – النصف الأول 2025)

النصف الأول 2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
					مؤشرات رأس المال:
27.5	24.3	15.3	15.7	16.6	معدل كفاية رأس المال الكلي %
26.3	23.1	13.6	14.3	15.3	معدل كفاية رأس المال الأساسي %
6.9	6.2	3.9	3.5	3.5	راس المال المدفوع / إجمالي الأصول %
8.1	7.1	6.1	5.2	4.7	حقوق الملكية / إجمالي الأصول %
10.7	9.0	7.0	7.6	6.9	حقوق الملكية / إجمالي الودائع %
					مؤشرات جودة الأصول :
3.4	3.3	4.5	4.0	4.3	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %
20.4	19.1	25.2	26.1	29.6	القروض المتعثرة / إجمالي القروض %
61.6	64.2	60.6	62.3	63.3	مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %
12.5	12.2	15.3	16.3	18.7	مخصص الديون / إجمالي القروض %
					مؤشرات كفاءة الإدارة:
16.9	17.5	18.0	15.5	14.4	إجمالي القروض / إجمالي الأصول %
10.1	8.8	8.0	7.5	7.0	إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
306.4	279.2	259.3	258.3	245.0	إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
					مؤشرات الربحية:
1.1	1.1	0.7	0.6	0.9	العائد / الأصول %
13.5	16.2	12.4	10.7	18.5	العائد / حقوق الملكية %
1.4	1.4	0.9	0.8	1.3	العائد / الودائع %
13.9	16.6	16.5	16.1	12.1	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %
65.6	59.8	61.3	63.4	55.8	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل %
					مؤشرات السيولة :
70.9	70.4	66.9	66.7	68.2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)
81.9	74.4	70.8	83.2	75.8	الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)
22.2	22.3	22.6	22.5	21.3	إجمالي القروض / إجمالي الودائع (%)

إنتهى التقرير،،،